الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامـــــــعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلـوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير

مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس مالية المؤسسة في مقياس:

محاضرات في المراجعة المالية

من إعداد الأستاذ الدكتور :

محمود العوني

السنة الجامعية : **2022-2021**

المحتويات	الصفحة
المقدمة العامة	أ
المحور الأول :الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي والمالي	
ملائمة المعلومات المحاسبية والمالية	01
تحقيق الوظائف المختلفة للمراجعة	03
احترام الإطار المحاسبي التصوري	05
المحور الثاني : منهجية التدقيق المحاسبي والمالي	
المقاربة الأولية للتدقيق والمراجعة	26
المراحل المختلفة لمهام المدقق ومهنة التدقيق	29
المحور الثالث : تقنيات و إجراءات التدقيق المحاسبي والمالي	
تقنيات التقييم للمراقبة الداخلية	78
الملاحظة المادية	80
المراجعة الحسابية	82
المراجعة المستندية	85
تأكيد الغير	86
الاستبيانات(السبر)	88
الإجراءات التحليلية	90
استخدام تقنيات الإعلام الآلي في التدقيق والمراجعة	91
إجراءات مراجعة الحسابات	91

إن المراجعة المالية هي عبارة عن علم و فن نابع من الحاجة ، مقننة لاستغلال الموارد النادرة لاشباع الرغبات الجامحة ، بطمأنة الباحث عن القرارات الصائبة بالاعتماد على البيانات المتداولة .

فهي علم باعتمادها على المبادئ و الاسس و المعايير ، وفن بالنهج المتبع في توظيف هذا العلم بحكمة المراجع الناقد الخبير ، ففن الفحص و التحقق و التقرير يتمازج فيه العلم بالاسس و المعايير مع الحكم المهني في رسم منهجية المراجعة و في عملية التخطيط و التنفيذ .

لقد جاء الفصل الأول من هذه المطبوعة ليلقي الضوء على الأهداف العامة للتدقيق المالي و المحاسبي ، و من ثم الفصل الثاني من التنظير للتطرق للمنهجية المستعملة في عملية المراجعة المالية ، ليقود إلى الفصل الثالث من التظير بالحديث عن اهم التقنيات و الإجراءات المستعملة للقيام بعملية المراجعة .

يعمل التدقيق المالي كأولوية لملائمة أكثر للمعلومات ذات الطبيعة المالية الصادرة عن الكيانات ، هذا الهدف للملائمة يتطلب وجود إطار مرجعي سواءا لمنح المعلومة و كذا استقبالها و استعمالها ، هذه اللغة المشتركة المعنى تشكل ما يطلق عليه بالإطار المرجعي التصوري ، هذا الأخير يسعى المراجع المالي إلى التحقق من احترامه.

1)- ملائمة المعلومات المحاسبية و المالية l' la fiabilisation des information comptable et financière:

حتى تكون المعلومات المالية ذات فائدة لمتخذ القرار، فإن هذه المعلومات يجب أن تكون ذات علاقة و ملائمة و يعتمد عليها، و لهذا فإن المستفيدين من البيانات المالية يريدون من المراجع المستقل و المحايد أن يتأكد من ملائمة المعلومات و إمكانية الاعتماد عليها[1].

إن التدقيق المالي يسلط الضوء على تفسير و إبداء الرأي عن نوعية أهم المعلومات المالية الصادرة، هذه النوعية تحدد بالمقارنة مع مميزات معينة، و التي تشكل بالنسبة للمدقق مرجعا لتقريره، و تتمثل أساسا في :

أ)- الانتظام (la régularité):

[1] Evans, Thomas G., **Accounting theory**, Thomson, South western U.S.A 2003 P. 150.

حيث أنه من الضروري أن تكون المعلومات المالية مقروءة و مفهومة من طرف الجميع ، خالية من الغموض ، و بنفس طريقة العرض ، و عليه فإن الإفصاح عن المعلومة المالية لابد أن يرتكز على المرجع محاسبي تصوري يتضمن المبادئ التي من شأنها التحقق من انتظام المعلومة المالية .

ب) مصداقية الصورة المعطاة la fidélité de l image donnée:

و هذا يعني أن تترجم المعلومة المالية الصورة الصادقة لوضعية المؤسسة ، و تعني المصداقية جودة المعلومة عندما تكون خالية من الخطأ و التي يمكن أن يوليها المستعملون ثقتهم لتقديم صورة صادقة عما هو مفترض أن تقدمه أو ما يمكن أن ينتظر منها أن تقدمه بصورة معقولة ، و الصورة الصادقة هي الهدف الذي تستوفيه الكشوف المالية للكيان من حيث طبيعتها و نوعيتها و في ظل احترام قواعد المحاسبة [1].

ج)- الدقة و درجة الدلالة Exactitude et seuil de signification:

إن المراجع المالي لا يسلط الضوء على الحصول على الدقة بصفة مطلقة على جميع الملفات المالية لضمان الملائمة، هدفه هو التحقق من عدم وجود أخطاء فادحة أو خطر ناجم عن ارتكاب خطأ و الذي في المقابل لم تنتبه إليه إجراءات المراقبة الداخلية

[1] **القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابا .و قواعد سيرها ،** الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد12 ، 2009 ص 85

للمؤسسة ،و تتمثل أهم العناصر المالية الأكثر استعملا أثناء تحديد درجة الدلالة في : رؤوس الأموال الخاصة، النتيجة الصافية و النتيجة الجارية .

2) تحقيق الوظائف المختلفة للمراجعة Les défirent types de mission :

يتضمن التدقيق المحاسبي مهمة محافظة الحسابات mission de commissariat aux comptes وكذلك مختلف المهام التي تشكل على العموم امتدادا لها.

أ)- مهمة التدقيق القانونية La mission d'audit légal:

حسب **القانون رقم 10 - 01 المؤرّخ في 29جويلية 2010** المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، يضطلع محافظ الحسابات با لمهام الآتية[1] :

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية و ممتلكات الشركات والهيئات.

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه.

[1] **القانون رقم 10 - 01 المؤرّخ في 29جويلية 2010** المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية ، العدد:42 ، 2010 ص:04-13.

المسيرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص.

– يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية ا لمصادق عليها من مجلس الإدارة ومجلس ا لمديرين أو المسير .

– يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بالشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة .

– يعلم ا لمسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة ، بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال ا لمؤسسة أو الهيئة.

وتخص هذه ا لمهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، دون التدخل في التسيير.

- عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدمجة أو حسابات مدعمة ، يصادق محافظ الحسابات أيضا على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدمجة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس مركز القرار.

ب) مهام التدقيق الواسعة Les mission d'audit élargi:

كما سبق و أن رأينا حدود مهام محافظة الحسابات، يمكن أن يطلب من المراجع المالي مهام أخرى لحالات خاصة ، التي تتميز بتعدد وجهات النظر ، و التي تتمثل في :

- اتساع مهام المؤسسة إلى معرفة الفعالية (أهمية المعلومات المنتجة ، تقارير التكلفة/ الجودة...).
- التعمق في دراسة أحد الدورات أو الحسابات و التي من الممكن اعتبارها غير ذات أهمية في مهام التدقيق القانونية.
- مراجعة المعلومات المالية التي تقع خارج الحسابات سنوية (الحسابات المؤقتة، الميزانية الاجتماعية..) .

ج) مهام المراجعة المحدودة Les missions de revue limitée :

يمكن في بعض الحالات أن يعفى المراجع من بعض المهام والتي لا تعتبر ضرورية لإعطائها العناية الكافية في التدقيق و هذا العمل يسمى "الفحص المحدود" حيث يؤدي إلى استنتاجات تتميز بأنها أقل موثوقية بالنسبة للتدقيق المالي الكلاسيكي .

3) احترام الإطار المحاسبي التصوري le respect d'un référentiel comptable prédéfini:

إن تناسق المعلومات يرتكز على وجود قواعد ، هذه الأخيرة في المجال محاسبي و المالي يطلق عليها اسم الإطار التصوري ، و حسب القانون رقم 11/07 المؤرخ في

25نوفمبر 2007 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي سيما المواد 06 ، 07 و 08 منه فإن النظام المحاسبي المالي يتضمن إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية و مدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة و لاسيما : محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال ، قابلية الفهم ، الدلالة، المصداقية ، قابلية المقارنة ، التكلفة التاريخية و أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني[1] .

يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية و تأويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات و غيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل .

يعرف الإطار التصوري: مجال التطبيق، المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية، الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة و المنتجات و الأعباء.

أما المعايير المحاسبية فتحدد :

- قواعد تقييم و حساب الأصول و الخصوم و الأعباء و المنتجات.
- محتوى الكشوف المالية و كيفية عرضها .

[1] **القانون رقم 07-11 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007**، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية ، العدد74، سنة 2007 ص 03-07.

معايير المراجعة هي "النموذج أو النمط الذي يستخدم للحكم على نوعية العمل الذي يقوم به مراجع الحسابات[1]" .

و هي معايير تبين و تحدد كافة ما يتعلق بمهام و مسؤوليات مدقق الحسابات ، و قد حاولت المنظمات المسئولة عن إصدارها جعلها منمطة لكل بلد من خلال اجتماعاتها و تعديلاتها المستمرة في كل مرّة و إصدار أو إلغاء معايير حتى يتسنى تسهيل مهام الاقتصاد العالمي و تسهل المقارنات و المعاملات الدولية .

توجد معايير تدقيق متعارف عليها وكل المدققين والمحاسبين يعملون حسب ما يرد في المعيار، وتشمل معايير التدقيق المقبولة حيث ظهرت هذه الأخيرة في الولايات المتحدة في أوائل الخمسينات حيث شكل مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لجنة سميت" لجنة إجراءات التدقيق"، و ذلك بهدف وضع و صياغة تلك المعايير و قد نشرت اللجنة تقريرها في سنة 1954، و ترتبط معايير التدقيق– تمييزا لها عن إجراءات التدقيق – ليس فقط بالصفات المهنية للمدقق و لكن أيضا بكيفية أدائه لفحصه و إعداد تقريره.[2]

ظهرت هذه المعايير في كتيب تحت عنوان معايير–التدقيق–المتعارف–عليها والتي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

[1] نور أحمد، **مراجعة الحسابات من الناحيتين النظرية و العملية**، الدار الجامعية، بيروت 1984 ،ص 12

[2] حامد منصور والطحان، محمد والحموي محمد، **المراجعة الداخلية**، جامعة القاهرة، مصر 1994، ص 32.

أ)- المعايير العامة : تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمدقق وعلاقتها بجـو دة ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فإنه يجب على المدقق قبل الالتزام بمهمة التدقيق أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفاؤها عند أداء هذه المهمة.[1]

وعلى أية حال فقد تبنى مجلس المحاسبين القانونيين الأمريكي ثلاثة معايير عامة:

-يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدر كافي من التأهيل العملي والعملي كمدققين.

-يجب أن يكون لدى المدقق اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بمهمته.

-يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائه لمهمة الفحص وإعداد التقرير

أخلاقيات وقواعد السلوك المهني للمراجع:

تعتبر الأخلاق المهنية الواجب الأخذ والتمسك بها مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المهني التمسك بها والعمل بمقتضاها، ليكون ناجحا في تعامله مع الناس، وناجحا في مهنته، وقادرا على كسب ثقة عملائه وزملائه ورؤسائه،كما تحدد هذه القواعد السلوك المهني المقبول والغير مقبول[2]، وتبرز أهمية الأخلاق المهنية للمراجع في أنها تقدم

[1] محمد سمير الصبان، محمد فيومي محمد، **المراجعة بين التنظير و التطبيق**، الدار الجامعية، بيروت 1990، ص 24.

[2] وليد زكريا صيام،محمود فؤاد فارس أبوأحميد،**مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني**،مجلة جامعة الملك عبدالعزيز :الاقتصاد والإدارة،المجلد20،العدد2006،02،ص205.

معلومات موثوقة تساعد الأطراف الداخلية في تحسين أسلوب ممارستها لعملها،كما أن التزام المنتمين لمهنة المراجعة بقواعد سلوك وآداب المهنة يعتبر اعترافا منهم بمسؤولية مهنة المحاسبة والتدقيق ككل تجاه المجتمع والعملاء وزملائهم في المهنة، وهذه المبادئ والقواعد ليست ابتكارا جديدا بل قد سبق الإسلام في تأصيل تلك المبادئ منذ ظهور هذا الدين الحنيف، فمبادئ الشهادة الصادقة واجتناب شهادة الزور، وعدم كتمان الحق والاستقامة والصدق والأمانة والتمسك بالحق والعدل والتحكم في الأهواء وعدم الخيانة، والإخلاص في أداء العمل تعد من مكارم الأخلاق التي جاء بها الإسلام.[1]

أ)- مفهوم الخلق والسلوك وأسباب الاهتمام بها في المجال المهني:

-السلوك: مصدر سَلَكَ، فالسلوك هو عبارة عن سيرة الإنسان وتصرفه، حسن أو سيء السلوك، فهو المظهر الخارجي، وصورة النفس الظاهرة التي تدرَك بالبصر؛

-الخلق: هي مجموعة من المبادئ التي تحكم سلوك الإنسان وتوجهه، فالخلق صفة مستقرة في النفس فطرية أو مكتسبة ذات آثار في السلوك، محمودة أو مذمومة.

وقد برز الاهتمام بموضوع أخلاقيات وقواعد السلوك المهني لعدة عوامل أبرزها:

- الرغبة في رفع مستوى أداء مهنة المحاسبة والتدقيق، حيث هناك علاقة سببية بين الالتزام بالأخلاق وبين مستوى أداء المهني.

[1] إحسان صالح المعتاز ،**أخلاقيات مهنة المراجعة،والمتعاملين معها:انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة**،مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة،مجلد22،العدد1،2008،ص256.

- الحاجة الملحة إلى تقوية العلاقات المهنية بين المراجعين بعضهم البعض وضرورة ضبطها بالقيم الأخلاقية مثل التعاون.
- الحاجة إلى حماية المهنة من انحرافات بعض أعضائها الذين لا يلتزمون بالأخلاق وذلك للحفاظ على سمعة المهنة.
- الأزمات المالية والانهيارات المؤسساتية التي شهدها العالم خلال العقدين الماضيين والتي كانت من بين أهم أسبابها عدم الالتزام بقواعد السلوك والأخلاق.

- **خصائص السلوك المهني وأنواعه:**

لسلوك المهني عدة خصائص نحصرها في:

- سلوك هادف يسعى إلى تحقيق غاية معينة أو إشباع حاجة معينة.
- سلوك متنوع ومتعدد الصور حتى يتوافق مع المواقف التي يواجهها.
- سلوك مسبب لا يظهر من العدم دائما يكون هناك سبب يؤدي إلى نشأته.
- سلوك يفترض به المرونة تبعا للظروف والمواقف المختلفة التي تواجه الفرد.

ويمكن وضع إطار يحدد الأنواع المختلفة لقواعد السلوك المهني وفقا للزاوية التي ينظر منها، وتنقسم إلى[1]:

1. من حيث الجهة أو السلطة التي وضعتها:

[1]عبد الرزاق محمد عثمان،مرجع سبق ذكره،ص37.

أ- قواعد قانونية: ويقصد بها تلك القواعد التي يضعها المشرع والأحكام التي تنص عليها القوانين المنظمة للمهنة أو التي تحكم الرقابة على حسابات المؤسسات،ومن أمثلتها:لا يجوز للمدقق أن يحاول الحصول على عمل من الأعمال المتعلقة بمهنته عن طريق الإعلان أو بأي طريقة يعتبر مخلا بكرامة المهنة.

ب- قواعد تنظيمية: ويقصد بها تلك القواعد التي تصدر من المنظمات المهنية لحث المحاسبين والمراجعين على الالتزام بآداب المهنة وسلوكها.

2. من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها: وهنا يمكن أن نجد نوعين من القواعد الخاصة بآداب وسلوك المهنة:

أ- قواعد مكتوبة: وهي التي دونت كتابة في وثيقة مكتوبة سواء في قانون يصدر ن سلطة تشريعية أو قرار من السلطة التنفيذية أو توصيات في المنظمات المهنية.

ب- قواعد عرفية: ونعني بها تلك القواعد والمبادئ التي لا تضمها وثيقة مكتوبة وإنما يتعارف المحاسبين والمراجعين على إتباعها وينظرون إليها على أنها دستور جامع ومجموعة من الآداب والتقاليد التي يعمل على توفيرها الوعي المهني بين المزاولين للمهنة.

ب)- قواعد وآداب السلوك المهني : و اهمها نذكر:

1- الاستقامة والنزاهة والموضوعية:

ضرورة التزام المراجعين بقواعد وآداب السلوك المهني ،وأولها التحلي بالاستقامة والتزام بالنزاهة والموضوعية واللباقة في أدائهم لعملهم وقيامهم بمسؤولياتهم،وكذا الإخلاص التام لمؤسساتهم وألا يكونوا طرفا في أي نشاط غير مشروع أو غير ملائم،وكذا الإحجام عن دخول أي نشاط يتعارض ومصلحة مؤسستهم،أو يحول دون ممارستهم لعملهم بنزاهة؛كما عليهم ن يحافظوا على القانون ويتوقعوا اكتشاف أية أفعال بواسطة القانون أو المهنة،ويجب عليهم أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة التي يعملون بها؛وأن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو من المفترض أن تضعف تقييم غير متحيز،أو قبول أية شيء ربما يضعف أو من المفترض أن يضعف حكمهم المهني،بالإضافة إلى الإفصاح عن كل الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي لم يفصحوا عنها ربما تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يدققونها.[1]

ومن خلال هذا مفهوم تتضح لنا عدة نقاط تدخل ضمن دائرة الإخلال بالسلوك المهني، ومن بينها:

- إذا فاوض ولجأ للمؤسسة محل المراجعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحصول على عمل يقوم به زميله.
- إذا قام بالتأثير على زميل له في العمل لترك مهمته له.

[1] أحمد حلمي جمعة،**الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد الحديث**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009،ص54.

- إذا لم يراعي القانون الداخلي المعمول به في المؤسسة أو أخل بمادة من المواد المنصوص عليها.
- إذا سمح باقتران اسمه مع تقديرات أو نتائج المتوصل إليها دون المشاركة في أداء العمل.
- أن لا يسعى للتحسين المستمر لكفاءة أدائه مما يضعف مردوديته.

ويشتمل هذا المعيار على[1]:

- القدرة:ويعني ذلك أن على المراجع ألا يقبل تدقيق حسابات المؤسسة وهو يشعر أنه لن يستطيع إكمال عمليات التدقيق وإبداء الرأي بالكفاءة المهنية المناسبة.
- معايير المراجعة: ويعني ذلك أنه يتعين على المراجع ألا يسمح بتجاوز معايير المراجعة المتعارف عليها أثناء إنجاز القوائم المالية من طرف الإدارة، وأي مخالفة لها يجب أن يخضع مرتبها للمساءلة، نفس الشيء بالنسبة للمبادئ المحاسبية التي تعتمد خلال إعداد تلك القوائم.

2- المحافظة على أسرار العميل:

أثناء عملية المراجعة يتعرف المراجع على قدر كبير من المعلومات السرية مثل مرتبات المديرين، وتسعير المنتجات،وبرنامج الدعاية والإعلانات،وتكلفة المنتجات،وإذا أفصح

[1] محمد سمير الصبان،عبد الله عبد العظيم هلال،**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**،الدار الجامعية للنشر و التوزيع، مصر،2002،ص147.

المراجع عن تلك المعلومات لأي طرف خارجي قد يؤدي ذلك إلى التأثير على العميل،فمثلا قد يعمد المنافسون على تسعير منتجاتهم بسعر أقل من المؤسسة مما يترتب عليه انخفاض المبيعات والأرباح وقد تواجه المؤسسة مشاكل مالية صعبة،لذلك يجب أن يحتفظ المراجع بسرية المعلومات ولا يفصح عنها،ومن واجب المراجع الحفاظ على أسرار عملائه وعدم البوح بأي معلومات إلا بإذن العميل،وذلك استنادا إلى أن العميل لا يحصل أثناء عملية المراجعة على الكثير من المستندات والوثائق التي تتصف بالسرية بحسب طبيعة عمله،مثل قيام المؤسسة بوضع مشروع لإنتاج منتج جديد،أو عقد صفقة مهمة أو تغيرات إدارية مهمة وغيرها،وقد يسعى المراجع إلى الكسب المادي في حالة إفشاء مثل هذه المعلومات.

حقوق وواجبات وصفات المراجع الخارجي.

يتعرض الأعضاء عند قيامهم بمسؤولياتهم المهنية لاتخاذ قرارات مهنية وحساسة في جميع أوجه نشاطهم، وتقع على الأعضاء مسؤوليات هامة اتجاه الجهات المستفيدة من خدماتهم واتجاه المجتمع ككل نظرا للدور الهام الذي يؤدونه في المجتمع، ولذا يتعين عليهم الالتزام المستمر بالتعاون فيما بينهم لتحسين أدائهم، والاحتفاظ بثقة المجتمع، والقيام بمسؤولياتهم الخاصة في إدارة شؤون مهنتهم والحفاظ على التقاليد المهنية والرفع من شأنها.

ولهذا سوف يتم التطرق إلى حقوق وواجبات المراجع الخارجي[1]:

حقوق وواجبات المراجع:

[1] زهير الحردب، **علم تدقيق الحسابات**، ط1، عمان، 1431/2010هـ، ص104-105.

أولا- حقوق المراجع:

1- حق طلب موافاته بما يراه ضروريا للقيام بعمله من الأشخاص الذين يتعامل معهم.

2- حق الاطلاع في أي وقت على الدفاتر والسجلات والمستندات الإلزامية والاختيارية في الشركة لإبداء رأيه المحايد.

3- حق تحديد وقت الجرد للتأكد من عدالة تصوير البيانات المالية للشركة.

4- حق الحصول على صورة من الاستفسارات والبيانات التي يواجهها مجلس الإدارة للمساهمين لحضور الجلسات.

5- حق دعوة الهيئة العامة للانعقاد في حالات الضرورة القصوى.

6- حق حضور اجتماع الهيئة العامة واعتبار الاجتماع باطل إذا لم يحضره.

7- حق المراجع في مناقشة عزله مع حق حبس المستندات والأوراق حتى يحصل على أتعابه.

8- حق الاعتذار والامتناع عن العمل بعد انتخابه.

ثانيا- واجبات المراجع:

ومن أهم الواجبات التي ألقاها القانون على عاتق المراجع:

1) مراعاة أصول المهنة: وهذه العبارة مشتقة عن القسم الذي يؤديه المراجع.

2) وضع تقرير سنوي خطيا عن حالة الشركة وميزانيتها موضحا ما يلي:

أ–مطابقة الحسابات الختامية والمركز المالي المعروضة عن الهيئة العامة للقوانين ولدفاتر الشركة.

ب– موقف المديرين وأعضاء مجلس الإدارة من حيث تقديمهم للمدققين جميع البيانات التي طلبوها للقيام بمهمتهم.

3) **الرقابة على صحة إجراء تأسيس الشركة:** ويقوم المراجع بهذه المهمة تلقائيا ما لم يعين لرفع اية مسؤولية قد تتحقق عليه.

4) **رقابة سير أعمال الشركة وتدقيق حساباتها:** وذلك دون التدخل في الإدارة وأن يبحثوا في تنظيم الدفاتر وأصولها.

5) **حضور اجتماع الهيئة العامة للمساهمين:** وذلك ليتمكن من مناقشة تقريره، والتأكد من صحة النصاب القانوني لعقد الاجتماع.

6) **التدقيق والتحقيق في موجودات الشركة والتزاماتها:** إن المراجعين مسؤولين عن اقتطاع المبالغ المخصصة للاحتياطي الإجباري والاحتياطات الأخرى والاستهلاكات حسب النسب الواردة في النظام.

ب)– معايير العمل الميداني: إن توفر الكفاءة والاستقلالية لدى مدقق الحسابات غير كاف إذاً للقيام بمهمته على أحسن وجه وإعطاء الرأي الصحيح حول شرعية وصدق الحسابات. وهي مقاييس يستند إليها من أجل تقييم العمل الذي قام به وبالتالي تحديد مسئوليته فيما إذا

قام بما يجب في تدقيق ومراقبة الحسابات." ومن أجل ضمان نوعية جيدة للأعمال يجب على المدقق أن لا يكون فقط كفء ومستقل بل يجب أن تحقق أعماله مستوى مقبول من حيث انتظام ومصداقية الحسابات".

مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة للأخطاء والغش.

قبل التطرق إلى مسؤوليات مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة للأخطاء والغش، لابد من التطرق أولا إلى معنى الغش وأنواعه وسبب ارتكاب الأخطاء.

أولا- الغش وأنواعه:

إن **الغش** هو اللفظ المرادف "**للخطأ**" العمد.

قد عرف أيضا: على أنه مخالفة مقصودة من قبل واحد أو أكثر من أعضاء الإدارة أو المستخدمين أوأطراف خارجية، ينتج عنها سوء عرض في القوائم المالية.

أما الخطأ فعرف: على أنه أخطاء غير مقصودة في القوائم المالية كإغفال الحقائق أو سوء تفسيرها وسوء تطبيق السياسات المحاسبية[1]

ويعرف الخطأ بأنه أي تعبير أو حذف في أي عملية من عمليات المشروع غير ما هو متعارف عليه عن طريق السهو أو الإهمال أو تقصير بعض الهدف إن كان موجودا، مما يساعد المراجع عن اكتشاف أسباب تلك الأخطاء.

أنواع الغش:

[1] حسين القاضي، مأمون توفيق حمدان، **المحاسبة الدولية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2000م، ص239.

سيتم معالجة في هذه النقطة الأنواع المختلفة للغش من خلال طرق المستعملة في ذلك:

1.**التلاعب في الدفاتر والسجلات:** يستعمل القائم بالغش تصرفت عمدية بغية التلاعب في الدفاتر وسجلات المؤسسة من أجل تغطية غش معين قائم به، ومن الأمثلة على هذا النوع.

– إثبات مدفوعات وهمية واختلاس قيمتها أو استعمالها في تغطية اختلاس سابق كإضافة أسماء وهمية إلى كشف أجور العمال أو تزوير إيصالات دفع وهمية.[1]

2.**التلاعب في حسابات المؤسسة أحيانا:** تلعب إدارة المؤسسة على التلاعب في حسابات والدفاتر والسجلات المحاسبية ويكون ذلك باستعمال طرق غير مشروعة بقصد التأثير على مدى دلالة القوائم .

المالية على نتيجة المؤسسة ومركزها المالي.[2]

ثانيا–أسباب ارتكاب الأخطاء:

تقع الأخطاء في العملية المحاسبية تتم في مراحل كثيرة ، فمن مرحل كثيرة ، فمن مرحلة القيد في دفتر اليومية ، إلى ترحيل هذه البيانات إلى دفتر الأستاذ، ومن ثم تجميع الأرصدة، وترصد الحسابات ومن ثم تسويتها، وبالتالي إعداد البيانات والقوائم المالية بمختلف

[1] محمد تهامي طواهر، ودكتور مسعود الصديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، ط2، 2005، ص145.

[2] محمد تهامي طواهر، ودكتور مسعود الصديقي، مرجع سابق، ص145.

أشكالها، كل هذه الإضافات التي تعدد الموظفين واختلاف تخصصاتهم ومن هنا احتمال "وقوع الخطأ" ليس بالأمر الغريب، فالأخطاء تأتي نتيجة العمل.

ومن أسباب ارتكاب الأخطاء:

1.الجهل بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والواجب إتباعها، من تسجيل وترحيل حتى إخراج التقارير المالية.

2.السهو أو الإهمال في موظفي قسم المحاسبة.[1]

ثالثا- مسؤولية المراجع بالنسبة للخطأ والغش:

لقد سبق وأوضحنا أن عملية التدقيق لم تعد تهدف أساسا إلى اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش، ولكن اكتشافها يعتبر ناتجا ثانويا لعملية التدقيق ومن خلال ممارسة المراجع لحذره المهني وواجباته المهنية المتعارف عليها، هذا كما أن تحول التدقيق من تفصيلي إلى اختباري يقوم على أساس العينات الإحصائية، يترتب عليه استحالة اعتبار المراجع مسؤولا عن اكتشاف جميع الأخطاء أو الغش أو التلاعب الموجود بالدفاتر والسجلات.

لكن يعتبر المراجع مسؤولا عن اكتشاف تلك الأخطاء والغش التي يظهرها التدقيق العادي للدفاتر والسجلات شريطة أن يكون المراجع قد مارس حذره المهني واختار عينات

[1] زهير الحدرب،**علم تدقيق الحسابات**، مرجع سابق، ص33.

عشوائي، أما توجيه الدفاتر من غش محكم الأطراف لم تكشفه عملية التدقيق هذه فلا يعتبر المراجع مسؤولا عنه.

لكن من واجب المراجع أن يزيد من حجم العينة ونطاق الاختبارات حتى يزيل شكه باليقين والقناعة بعدم وجود خطأ أو غش ما.

إن الوسيلة الأساسية والطريق القويم لمنع الغش والخطأ أو العمل على التقليل منهما، إنما يتم بإتباع أنظمة سليمة للرقابة الداخلية، ولتلاقي الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في النظام المطبق بالمشروع تحت التدقيق.

وهكذا إذا ما قام المراجع بأداء واجباته وفق الأصول المهنية، ولم يهمل في أي ناحية من نواحي عمله، ومع ذلك ظهرا أن هناك تلاعبا أو اختلاسا قد وقع في المشروع ولم يكتشفه المراجع فإنه لا يعد مسؤولا عنه، ويعود الحكم على مدى التزام المراجع أو عدم التزامه بواجباته المهنية بالعودة إلى معايير التدقيق المتعارف عليها من مراعاة ظروف الحال الخاصة بالمشروع المهني، ولنصوص العقد المبرم بين المراجع والعميل وذلك عندما لا تكون المراجعة إلزامية. [1]

ج)- معايير إعداد التقارير : من المهم توفير كافة المعلومات اللازمة للتقرير بقدر الإمكان، كما أنه يجب أيضاً أن يكون واضحاً ومختصراً بالإضافة إلى كونه متطابقاً مع

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،الأردن، عمان،2012، ص 65-72.

النموذج الذي يتبع عادة بمهنة التدقيق و لذلك فقد حدد مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي أربعة معايير تحكم إعداد تقرير التدقيق :

- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.
- يجب أن يوضح التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ قد طبقت خلال الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها خلال الفترة السابقة.
- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عن ما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير إلى خلاف ذلك.
- يجب أن يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية كوحدة واحدة، أو قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب أن يتضمن أسباب ذلك. وفي كل الأحوال التي يرتبط اسم المدقق بالقوائم المالية فإن التقرير يجب أن يوضح خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي يتحملها.[1]

هذا وأصدرت لجنة ممارسات التدقيق الدولية مجموعة من المعايير في فترات زمنية متتابعة حسب الأهمية النسبية ، ثم أعاد الإتحاد تبويب هذه المعايير طبقا لارتباطها بمراحل عملية التدقيق، تم إعادة صياغة جميع المعايير وذلك حسب مشروع توضيح معايير التدقيق

[1] محمد سمير الصبان، عبد الوهاب نصر علي، **المراجعة الخارجية ، المفاهيم الأساسية وآليات التطبيق وفقا للمعايير المتعارف عليها والمعايير الدولية**، الدار الجامعية، 2002، ص83، 84.

الدولية ،حيث بدء مشروع إعادة الصياغة سنة 2004 وتم الانتهاء من المشروع في فيفري 2009 ، حيث أصبح عدد معايير التدقيق الدولية 36 معيار و فيما يلي تبويب المعايير [1] :

المعيار	الوضع	اسم المعيار
200	إعادة صياغة وتعديل	الأهداف العامة لعمل مدقق الحسابات المستقل وتنفيذ عملية التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق
210	إعادة صياغة	الاتفاق على شروط التعيين
220	إعادة صياغة	مراقبة الجودة لتدقيق البيانات المالية
230	إعادة صياغة	توثيق التدقيق
240	إعادة صياغة	مسؤولية مدقق الحسابات المتعلقة بالاحتيال عند تدقيق البيانات المالية
250	إعادة صياغة	النظر في القوانين والأنظمة في تدقيق البيانات المالية
260	إعادة صياغة وتعديل	الاتصال مع القائمين على الحاكمية
265	جديد كان جزءا من معيار 260	الاتصال مع القائمين على الحاكمية والإدارة في حالة ضعف الرقابة الداخلية
300	إعادة صياغة	التخطيط لتدقيق البيانات المالية
315	إعادة صياغة	تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية من خلال فهم المنشأة وبيئتها.
320	إعادة صياغة وتعديل	الأهمية النسبية في تخطيط وتنفيذ التدقيق
330	إعادة صياغة	إجراءات المدقق لمواجهة المخاطر المقيمة
402	إعادة صياغة وتعديل	الاعتبارات في التدقيق المتعلقة بمنشأة تستخدم خدمات من منشآت أخرى
450	كان جزءا من معيار	تقييم الأخطاء الجوهرية المكتشفة خلال التدقيق

[1] د.حسين يوسف القاضي، د.حسين أحمد دحدوح، **مراجعة الحسابات المتقدمة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الجزء 1، 2009 ،ص 66

	300	
500	إعادة صياغة	أدلة التدقيق
501	إعادة صياغة وتعديل	أدلة التدقيق – اعتبارات محددة لبنود مختارة
505	إعادة صياغة وتعديل	المصادقات الخارجية
510	إعادة صياغة	التدقيق لأول مرة– الأرصدة الافتتاحية
520	إعادة صياغة	الإجراءات التحليلية
530	إعادة صياغة	العينات الإحصائية في التدقيق
540	إعادة صياغة وتعديل	التقديرات المحاسبية بما فيها تقديرات القيمة العادلة والإفصاحات ذات العلاقة
545	تم دمجه مع معيار 540	
550	إعادة صياغة	الأطراف ذات العلاقة
560	إعادة صياغة	الأحداث اللاحقة
570	إعادة صياغة	استمرارية المنشأة
580	إعادة صياغة	التأكيدات الكتابية
600	إعادة صياغة وتعديل	اعتبارات خاصة عند تدقيق البيانات المالية للمجموعات (بما فيها أعمال مدققي عناصر تلك البيانات)
610	إعادة صياغة	استخدام عمل المدقق الداخلي
620	إعادة صياغة وتعديل	استخدام عمل الخبير
700	اعادة صياغة	تكوين الرأي وتقديم تقرير مدقق الحسابات
705	اعادة صياغة وتعديل	تعديلات الرأي في تقرير مدقق الحسابات المستقل
706	كان جزءا من معيار 705	الفقرة الإيضاحية المركزة وفقرات الأمور الأخرى في تقرير مدقق الحسابات المستقل
710	إعادة صياغة	المعلومات المقارنة – مقارنة الأرقام والبيانات المالية المتقابلة
720	إعادة صياغة	مسؤولية مدقق الحسابات عن المعلومات الأخرى في

		الوثائق الموجودة في البيانات المالية المدققة
800	اعادة صياغة وتعديل	اعتبارات خاصة في تدقيق البيانات المالية التي تعد وفقا لأطر عمل للأغراض الخاصة.
805	جديد كان جزءا من معيار 800	اعتبارات خاصة تدقيق حسابات البيانات المالية المفردة وعناصر محددة ، أو الحسابات من بنود القوائم المالية .
810	جديد كان جزءا من معيار 800	تقرير مدقق الحسابات عن ملخص البيانات المالية

المصدر: دورة تطورات معايير التدقيق الدولية ، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين ، على الرابط: http://jacpa.org.jo/images

صفات رأي مدقق الحسابات:

يجب أن يتميز رأي مدقق الحسابات حتى يكون سليما وملائما ومقبولا من الناحية الفنية بمجموعة من الصفات أو الخصائص الهامة والتي منها ما يلي:

– أن يكون مبنيا على الكفاءة المهنية والمهارة المطلوبة لإنجاز برنامج عمل مدقق الحسابات.

– أن يكون رأيا محايدا وغير متحيز لطرف ما على حساب طرف أخر وألا يتأثر بأية ضغوط قد تقع على مدقق الحسابات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

– أن يكون رأيا واقعيا يعبر عن نتائج واقعية حدثت فعلا ويعبر عن شخصية مدقق الحسابات الذاتية ووفقا لما قام به ومارسه من أعمال تدقيق الحسابات.

– أن يكون أساس رأي المراجع الحسابات الدراسة والتحليل بأن يسبق اقتناع مدقق الحسابات بالرأي وإبدائه له قيامه بتقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليه في مجال تنفيذ برنامج مدقق الحسابات.

– يجب أن يكون أساس إبداء الرأي بطريقة ملائمة و سليمة، أن يقوم مدقق الحسابات بتجميع أدلة الإثبات الأزمة والملائمة والكافية لتكوين هذا الأساس وبالتالي إبداء وتقرير الرأي.

– يجب أن يكون رأيا واضحا ومفهوما ومعبرا بما فيه الكفاية عن جميع المعلومات والبيانات والنتائج الهامة بطريقة لا تحتمل اختلاف التأويل ، وكذلك إن تستخدم في صياغة الرأي المصطلحات الفنية الأكثر شيوعا في محيط المهنة.

– يجب أن يكون رأيا شاملا لكافة ملاحظات ونتائج عملية مدقق الحسابات.

– يجب أن يكون رأيا دقيقا وقاطعا حتى يمكن الاعتماد عليه في مجال اتخاذ بعض الإجراءات أو القرارات.

– يجب مراعاة توقيت إبداء الرأي بأن يقوم في وقت مناسب لمختلف الأطراف حتى يمكن تعاظم الاستفادة منه.

على الرغم من خصوصيات المنهجيات التي وضعتها الهيئات المختصة في التدقيق ، إلا أن كل عمل للتدقيق يجب أن يعطي حيزا لنظرة و مقاربة أولية و التي تؤدي بالتعريف بتنظيم مهمة التدقيق و التي من خلالها تحدد أبعاد الوظائف المراد تحقيقها و توزيعها الأمثل عبر الزمن .

1) المقاربة الأولية للتدقيق L'approche préliminaire d'audit:

كل مهمة للتدقيق تمر بتحليل أولي و الذي يسمح بالتعريف المسبق للأساسيات التنظيمية المكونة للكيان[1] و المخاطر الممكن اكتشافها، التحليل الأولي يسمح بالتوجيه لتنظيم أفضل للتدقيق بتكييفه مع اختصاصات المؤسسة.

أ) الفهم الشامل: La nécessité d'une compréhension générale:

إن المعرفة المسبقة المتعلقة بالتعريف بالإجراءات اللازمة المناسبة هي ضرورة حتمية ، بحيث لا تمر عملية التدقيق بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنفس الإجراءات التي تتطلبها الشركات الكبرى.

إن المعايير المهنية تركز على مبدأ التوجيه و التخطيط المسبق حتى يكون الإجراء ملائم، هذه المقاربة تهدف للتعرف على الأخطار التي يمكنها أن تعترض الحسابات، كما أنها تتطلب البرمجة الابتدائية للمراقبات و التخطيط اللاحق للمهمة، بحيث:

[1] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية** ، دار وائل للنشر ، ط3، عمان ،2006 ص 52

- يتم تحديد طبيعة و امتداد المراقبات مقارنة بمستوى الدلالة .
- تنظيم تنفيذ المهمة للحصول على الهدف بطريقة عقلانية ، وبأقصى فعالية و مع احترام الآجال المحددة.

إن الحصول على الفهم الشامل يتم عادة عن طريق معاينة الملفات، الزيارات الميدانية، الأسئلة الشفوية(المحادثة).

المدقق المالي يعاين في بداية الأمر آخر الحسابات السنوية للمؤسسة و التي تعطي توضيحات أولية على أهم السمات الرئيسية المميزة للكيان، المبادئ المحاسبية و طرق استخدامها ، النوعية العامة للمعلومة المالية المعطاة، من جهة أخرى ، ممكن أن يتم فحص الملفات الداخلية لاسيما الإجراءات اليدوية.

هذه الخطوة الأولى هي عبارة عن متابعة ميدانية مع المسيرين و الإطارات الأساسيين في المؤسسة ، هذه المحادثات تسمح بأخذ معرفة كافية عن المؤسسة ، الأسواق التي تعمل فيها و التطور الذي تشهده.

في الأخير، بالنسبة للمؤسسات التي لها نشاط الصناعي، زيارة مواقع الإنتاج و التخزين تسمح للمدقق بأن يتحصل على أول رأي إثبات عن الجوانب التنظيمية للمؤسسة.

ب) إحصاء الدورات الأساسية Le recensement des cycles principaux:

إن نشاط أي مؤسسة ممكن أن يقسم إلى دورات أو أنظمة تشكل كل منها مجموعة متماسكة من الإجراءات تهدف إلى تحقيق وظيفة معينة .

الأهمية المتعلقة بمختلف هذه الدورات تختلف تبعا لنشاط المؤسسة ، على سبيل المثال دورة المشتريات/ الموردين تشمل جميع النشاطات للعناصر الخاصة بتحديد موردي المؤسسة الذين ستدفع لهم ، مرورا بإصدار أمر الشراء ، استلام البضاعة المطلوبة ، مراقبة البضاعة المستلمة (الكمية و النوعية) ، كما تم طلبها مع فوترتها ، استقبال و مراقبة فاتورة المورد، تسجيل الدين المتعلق بذلك محاسبيا ،قرار التسديد ، إعداد و التسجيل المحاسبي لسندات الدفع .

الدورات المتعرف عليها عادة هي: المشتريات / الموردين، مبيعات / العملاء، الإنتاج / الجرد، التثبيت، الموظفين / الأجور .

أثناء أول حصول على معرفة بالمؤسسة ، عمل المدقق يقوم على تحليل الوظائف الأساسية و تجزئتها و أنظمتها و التي هي من جهة الدورات الأساسية التي تتطلب أكثر سرعة و أكثر انتظام موضوع المراقبة المعمقة ، و من جهة أخرى دورات التي تعطي خاصية إضافية و التي ممكن أن تفحص بطريقة وجيزة .

ج) تحديد مناطق الأخطار L'identification des zones de risques:

أول تحديد لمناطق الأخطار التي يأخذها المدقق بعين الاعتبار لتوجيه مهمته يتم أثناء الحصول على الفهم الشامل ، اتساع المهمات ذو علاقة وثيقة مع أهمية الأخطار المكتشفة ، هذه الأخطار ممكن أن تعرف العديد من الترتيبات [1]:

- مرتبطة بقطاع نشاط المؤسسة.
- مرتبطة بالمؤسسة نفسها: سواءا من حيث: درجة من التأهيل والتوعية لدى موظفي الرقابة الداخلية أو من حيث حجم المؤسسة أو الوضعية المالية للمؤسسة .[2]

* إن مجموع هذه المهمات تقود المدقق بتحديد الإجراء العام في شكل ملف موجز الذي يأخذ تسميات مختلفة حسب الهيئات المختصة" مذكرة التوجه العام" ،" مذكرة التخطيط" و " مذكرة المقاربة"

هذا الملف يحدد المقاربة العامة : تجزئة المهمة إلى مراحل ، الأعمال التي سيتم تنفيذها أثناء كل فترة ، المجموعة المتدخلة، الوسائل الخاصة اللازمة، جدول أعمال و تموقع مختلف التدخلات .

2)- المراحل المختلفة لمهام المدقق ومهنة التدقيق: Les différents phases de la mission d'audit:

[1] أحمد محمد نور و آخرون ،**دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، القاهرة ،2006 ص 62

[2] AMERICAN ASSOCIATION OF PUBLIC ACCOUNTANTS –AICPA–: **Audit risk and materiality in conducting an audit**; SAS n° 47 ; 1983.

تنظم مهنة التدقيق القانونية على أساس مدتها، حيث توزع الأعمال المراد تحقيقها على مدار عدة مراحل ، سواءا قبل أو بعد تاريخ إقفال الحسابات السنوية، و يكون هذا التوزيع في مهام التدقيق السنوية عادة كما يلي :

- إجراء التشخيص على نوعية الرقابة الداخلية الموجودة داخل المؤسسة.
- فحص الحسابات و القوائم المالية .
- استعراض الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية و إرسال التقرير .

المرحلة الأولى :تقييم نظام الرقابة الداخلية: Evaluation du contrôle interne

يقوم المدقق بتقييم نظام الرقابة الداخلية للتأكد من نوعية وفعالية وكفاية الأنظمة وأنشطة الرقابة الموضوعة من طرف المسيرين والمطبقة من طرف الموظفين في المؤسسة[1]، ويهدف المدقق الخارجي من هذا التقييم إلى التحكم في المعلومات المالية والمحاسبية وتحديد نطاق مجال تدخله في فحص القوائم المالية والمحاسبية، فإذا تيقن أنه يمكن الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية، فإن عمليات تدقيق الحسابات تمس عينة ضئيلة، أما إذا قدر أنه لا يمكن الاعتماد عليه، فإن عمليات التدقيق تزداد توسعا للتمكن من إعطاء التوصيات اللازمة لزبونه.

[1] محمد سمير الصبان ، **نظرية المراجعة و آليات التطبيق**، الإسكندرية ، القاهرة ، 2003 ، ص239

فبعد أن تعرف المدقق على المؤسسة المعنية بالمراقبة لا بد له من التعرف على مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم فيها أي نظام مراقبتها الداخلية قصد المعرفة مفصلة عن الإجراءات المتبعة فيها و تقييمها من حيث نقاط القوة والضعف ،عليه أن يتأكد ، من مسك الدفاتر الإجبارية مثل دفتر اليومية ، دفتر الجرد، دفتر الأجور ، سجل مداولات الجمعية العامة وسجل مداولات مجلس الإدارة وعليه أن يتأكد كذلك من احترام ما جاء به النظام المالي المحاسبي من مبادئ أساسية (التي تم ذكرها سالفا) عليه التأكد من أن نظام المراقبة الداخلية هذا يسمح بإعداد القوائم المالية ذات درجة عالية من حيث الثقة، وفي حالة العكس ، أي أن الأمر مخالف لذلك ، يمكن للمدقق أن يرفض المصادقة على الحسابات ، في هذه المرحلة بالذات ودون مواصلة العمل مادام أن النظام محل التشخيص والدراسة يحمل في طياته عيوبا خطيرة مما يفرغ القوائم المالية الناتجة عنه من كل مصداقية.

يعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة،فهو نظام يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة[1]،كما أوردت منظمة الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسيةOECCE تعريفا لنظام الرقابة الداخلية واعتبرته بمثابة مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية،والإبقاء على الأصول ونوعية

[1] إبراهيم العدي،رنا صقور،**مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح**،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد36،العدد03،2014،ص395.

المعلومات،وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء،ويتم ذلك من خلال التنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على سلامة تلك العناصر،وحسب مفهوم Turnbull فنظام الرقابة الداخلية هو"السياسات،العمليات،المهام، السلوكيات، المنتظمة لتحقيق[1]:

- كفاءة وفعالية العمليات؛
- مواجهة المخاطر التجارية،التشغيلية،المالية،وكل أنواع المخاطر الأخرى؛
- جودة التقارير الداخلية والخارجية التي تستلزم تسجيل للبيانات وإجراءات مناسبة تنشأ تدفق معلومات صحيحة متأتية من داخل وخارج المنظمة؛
- التطابق مع القوانين والسياسات الداخلية.

يستعمل نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة بغية إحكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المتوخاة منه وجعل نظام المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقة للمؤسسة، لذلك وجب على هذا النظام عدة إجراءات من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له، وتعتبر بمثابة حجر الأساس للمبنى، لذا سنتطرق في هذا البند إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية .

[1] الطيب سايح،عز الدين بن تركي،**إسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم مراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية دراسة حالة:التشريع البنكي الجزائري**،مجلة العلوم الإنسانية،المجلد ب العدد43،2015،ص286.

ولتضمن المؤسسة تحقيق أهدافها تلجأ لوضع إجراءات صارمة واجبة التنفيذ، ومن بين هذه الإجراءات هناك إجراءات تتعلق بالجانب التنظيمي والإداري،وجانب آخر متعلق بالنظام المحاسبي الموضوع وإجراءات عامة أخرى،حيث نجد في كل منها:

1- إجراءات تنظيمية وإدارية:[1]

أ. تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل عدم التداخل بحيث لا يحدث تداخل أو ازدواج في التنسيق فيما بينهما لتتم الأعمال بطريقة سليمة وبأقل تكلفة.

ب.توزيع الواجبات بين الموظفين وتحديد مسؤولياتهم بقدر هذه الواجبات بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من بدايته حتى نهايته وبحيث يقع كل موظف تحت رقابة موظف آخر.

ت.أن يتم توزيع المسؤوليات بشكل يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء أو الغش ويؤدي إلى تحديد المسؤولين عنها ضمانا لعدم شيوع المسؤولية والتهرب منها.

ث.تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف.

ج. تقسيم الأقسام بحيث يجمع الموظفين الذي يقومون بعمل واحد في خانة واحدة وذلك لضمان سهولة الاتصال وتسهيل الأعمال.

ح. وضع توجيهات دقيقة وواضحة ومفهومة لاستيعابها من قبل الموظفين لعدم اللجوء إلى الحكم أو التقدير الشخصي،مما يسهم في رسم خطوط السلطة والمسؤولية.

[1] حسين أحمد الطراونة، توفيق صالح عبد الهادي،**الرقابة الإدارية** ، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2011،ص140.

خ. أن يتم توقيع المستندات دون المغالاة في ذلك بحيث ترسل نسخة المستند للأقسام ذات العلاقة بدلا من أن يمر المستند عليها جميعا وبذلك يوفر الرقابة على العملية الواحدة من جهات متعددة.

د. إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.

ذ. ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بعمله أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.

2- إجراءات النظام المحاسبي:وتضم هذه الإجراءات النواحي التالية[1]:

أ. إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما تريده من عمليات في الوقت المناسب.

ب. استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية.

ت. القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

ث. إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.

[1] ابتسام أحمد فتاح،رجاء جاسم محمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات**، مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد07،العدد20 ،2012،ص242.

ج. استعمال الآلات المحاسبية مما يشمل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويؤدي إلى سرعة إنجاز العمل.

ح. إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات.

3- إجراءات عامة:بالإضافة إلى الإجراءات السابقة الذكر توجد إجراءات أخرى[1]:

أ. التأمين على الممتلكات ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها.

ب. التأمين على الموظفين الذين في حوزتهم عهد نقدية أو أوراق مالية أو تجارية ضد خيانة الأمانة.

ت. اعتماد نظام الرقابة الحدية والذي يتمثل في تحديد سلطات الصرف حسب المستويات الإدارية بحيث تزداد المبالغ المسموح بصرفها بارتفاع المستوى الإداري للشخص المسئول.

ث. استخدام النظام لمراقبة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات المهمة وذلك لعدم اقتصار القيام بمثل هذه العمليات على شخص واحد قبل التوقيع على الشيكات حيث تتطلب بعض المنشآت توقيع شخصين فأكثر على الشيك وكذلك الخزائن الحديدية التي لا تفتح إلا بمفتاحين منفصلين وبحوزة شخصين مختلفين في الوظيفة.

[1] حسين أحمد الطراونة،مرجع سبق ذكره،ص142.

ج. استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمؤسسة في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس وغالبا ما تناط السلطة لقسم التدقيق الداخلية.

<u>المرحلة الثانية</u> : فحص الحسابات والقوائم المالية

تشمل هذه المرحلة فحص حسابات المؤسسة وهذا حسب الأهمية النسبية لكل حساب، وكذلك فحص القوائم المالية كوحدة واحدة من حيث الشكل والمضمون.

أ) فحص الحسابات:

إن الهدف من هذه المرحلة هو جمع الأدلة والقرائن الكافية التي تسمح للمدقق بإبداء رأيه حول الحسابات السنوية، ونشير إلى أن الرقابات التي يجريها المدقق تعتمد على المرحلتين السابقتين.

إن مراقبة الحسابات يجب أن تسمح بالتأكد من أن كل العناصر التي تكون الحسابات هي مبررة (justifiés) و هنا ونشير إلى أن تدقيق أي حساب يجب أن يتم كما يلي:

-تحليل الحساب.

-تبرير الحساب.

-إظهار الانحرافات والمخالفات.

-نتيجة المراقبة.

وبغية الوقوف على معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، يجب على كل عناصر القوائم المالية أن تستجيب للمعايير المختلفة التي تضمن جودتها وتسمح بذلك للمدقق بالمصادقة عليها، ونلخص هذه المعايير في الآتي[1]:

الشمولية (Exhaustivité): أي أن كل العمليات التي قامت بها المؤسسة تظهر في القوائم المالية، وذلك بتسجيلها كلها و منذ نشأتها مع احترام استقلالية الدورات.

الوجود (Existence): و نقصد به الوجود الفعلي للعناصر المادية مثل التثبيتات والمخزون و ترجمة العمليات الحقيقية للمؤسسة بالنسبة لباقي العناصر (أصول، خصوم، أعباء ونواتج)، أي لا نجد عمليات وهمية.

الملكية (Propriété): أي أن عناصر الأصول التي تظهر في ميزانية المؤسسة ترجع ملكيتها فعلا للمؤسسة، و كذلك عناصر الخصوم تعبر عن التزامات فعلية للمؤسسة.

التقييم (Evaluation): أي أن العمليات المسجلة في محاسبة المؤسسة قد تم تقييمها وفقا للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما وبطريقة ثابتة من سنة لأخرى.

التسجيل المحاسبي (Comptabilisation): أي أن كل العمليات التي قامت بها المؤسسة تم تسجيلها محاسبيا وبشكل سليم وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما.

- ويقوم المدقق في هذه المرحلة بمراجعة عناصر القوائم المالية من خلال التحقق من حسابات:

[1] Société nationale de comptabilité, **Guide d'audit et de commissariat aux comptes**, DRH, Alger, 1989, p 205

- رؤوس الأموال
- التثبيتات
- المخزونات و المنتوجات الجاري العمل بها
- حسابات الغير
- الحسابات المالية
- الأعباء و المنتجات

ب) فحص القوائم المالية كوحدة واحدة:

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية والمراقبة حساب بحساب ليس كاف بالنسبة للمدقق لإبداء رأي فني حول القوائم المالية و إنما يمتد بفحصها كوحدة واحدة، وبالتالي هنا المراجع ملزم بإجراء فحص تحليلي للحسابات السنوية والذي يعطيه الاقتناع بأنها تعبر بطريقة صحيحة ومنتظمة عن وضعية المؤسسة ونتيجة نشاطها.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب على المدقق التأكد من:

–التوافق بين الميزانية وحسابات النتائج والقوائم الأخرى المنصوص عليها قانونا؛

–التوافق بين مجاميع ميزان المراجعة الختامي ومجاميع الميزانية الختامية؛

– التوافق بين الميزانية الافتتاحية للسنة المالية محل المراجعة والميزانية الختامية التي قبلها.

المرحلة الثالثة: استعراض الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية و إرسال التقرير .

إن الجزء الأخير من مهمة المدقق يمتد إلى الفترة التي تلي إقفال الحسابات، وهي تمتد إلى غاية الإصدار الفعلي لتقريره، وأثناء هذه الفترة قد تحدث أحداثا لها تأثير مهم على الوضعية المالية أو على النتيجة المقدمة في الحسابات السنوية.

أ)الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية : يقصد بالأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية، تلك الأحداث التي تحدث بين تاريخ القفل و التاريخ الذي يرخص فيه بنشر الكشوف المالية ، وقد تؤثر هذه الأحداث على القوائم المالية مما يستدعي تعديلها وذلك عند توفر أدلة إضافية عن أحداث قائمة في تاريخ هذه القوائم مثل إفلاس أحد العملاء الذي يؤثر على إمكانية تحصيل دينه من طرف الشركة، وبالتالي لا بد من تعديل في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة هذا الحدث، كما أن هناك بعض الأحداث التي لا تؤثر على بيانات القوائم المالية أو لها تأثير ويصعب تقديره ماليا بسبب ظروف عدم التأكد، فمثل هذه الأحداث لا تستلزم تعديل القوائم المالية المراجعة، ولكن على المراجع أن يفصح عنها في تقريره[1].

ب) إعداد التقرير و إرساله: بعد قيامه بجميع الرقابات اللازمة ، فإنه يجب على المراجع إعداد تقريره المكتوب الذي يعرضه على الجمعية العادية للمساهمين، حيث يبدي من خلاله رأيه الفني حول مدى سلامة وصحة المعلومات المالية المعدة من طرف المؤسسة

[1] محمد نصر الهواري، محمد توفيق محمد، **أصول المراجعة والرقابة الداخلية**، مكتبة الشباب، القاهرة.،1998، ص:324

ومدى احترام المبادئ المحاسبية والطرق المعتمدة من طرف المؤسسة، ويكون هذا الرأي مدعما بالأدلة.

وكل امتناع عن المصادقة من طرف المراجع يجب تبريره، وهي حالة وجود مشاكل ونقائص مؤثرة بشكل كبير على شرعية ومصداقية القوائم المالية، أو عدم تمكنه من القيام بعمله وفق الشروط المطلوبة، أما في حالة وجود نقائص لا تصل إلى التأثير في شرعية الحسابات ومصداقيتها، فإن المدقق يصادق عليها مع إبداء التحفظات الضرورية والتي يجب على الإدارة الالتزام برفعها .

ولقد تطور شكل ومحتوى التقرير النهائي للمدقق نتيجة لتطور مهنة المراجعة، وعلى العموم فإن تقرير المراجع يشمل ثلاث فقرات رئيسية وهي فقرة المقدمة، النطاق وفقرة الرأي.

مثلا في الجزائر و في إطار مهمة التدقيق القانونية ، فقد حدد **القرار المؤرخ في 24 جوان 2013** الصادر عن وزارة المالية محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات ،حيث يتضمن التقرير العام للتعبير عن الرأي على[1]:

1-مقدمة

2 - الرأي حول القوائم المالية : الذي يمكن أن يكون حسب الحالة :

- رأي بالقبول

[1] **القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 الصادر عن وزارة المالية الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات**، الجريدة الرسمية ، العدد 24 ، 2014 ص14

- رأي بتحفظ (أو بتحفظات)

-رأي بالرفض

3 -فقرة الملاحظات

و على العموم يعبر محافظ الحسابات عن رأيه المهني في تقرير التدقيق، ويعتبر هذا التقرير بمثابة الدليل على قيامه بالعمل، وهو عملية ختامية لعملية التدقيق ويعد بمثابة المنتج النهائي لها الذي تستخدمه مختلف الجهات التي تكون مستفيدة من المعلومات التي تم تدقيقها، كما تلزم التشريعات الحالية و المعمول بها في غالب الحالات تقديم نتائج عمله في تقرير مقبول وناجح وذلك حسب العمل الموكل إليه سواء تقرير عام أو تقرير لها، يتحدث فيه عن نتائج فحصه لهذه القوائم المالية ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة، وأهم ما يوفره التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق و الاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة من طرف خارجي محايد هو محافظ الحسابات.

يحتوي تقرير محافظ الحسابات عموما على عدة عناصر منها:

1- **عنوان التقرير(Titre)**: يجب أن يتضمن تقرير المدقق عنوانا يميزه بأنه تقرير مستقل.

2- **الجهة الموجه لها التقرير (Adressée)**: وهنا يوضح التقرير الجهة التي سيتم مخاطبتها، وعادة ما تكون موجهة إلى الشركة، المساهمين (على أساس انه قد تم تعيين مدقق بواسطتهم من خلال الجمعية العامة للشركة) ، مجلس الإدارة.

3- **فقرة تمهيدية (Intorroductory Paragraphe)**: تحدد الفقرة القوائم المالية التي يغطيها تقرير المدقق، و التمييز بوضوح بين مسؤولية الإدارة عن إعدادها ومسؤولية المدقق عن تدقيقها وإبداء رأيه .

4- **فقرة النطاق (Scope Paragraphe)**: تصف عبارات عامة و مركزة لها قام بها المدقق ودين ذكر أي تفصيلات كما تبين هذه الفقرة ما إذا كانت عملية التدقيق قد أنجزت وفقا لمبادئ التدقيق المقبولة قبولا عاما.

5- **فقرة الرأي (Opinion Paragraphe)**: في هذه الفقرة ينقل المدقق لمن يهمهم الأمر استنتاجه في القوائم المالية التي قام بفحصها.

6- **الفقرة التوضيحية (Explamatory Paragraphe)**: يقوم بإضافتها الى التقرير حسب الظروف، فإذا حالة الامتناع عن إبداء رأيه فيقوم بوضعها بعد الفقرة التمهيدية، وفي حالة كانت الظروف لا تؤثر على إبداء رأي المدقق فتاتي هذه الفقرة بعد فقرة الرأي.

7- **توقيع المدقق(Signature)**: وهنا يقوم المدقق بتوقيع على التقرير، حتى يتمكن من التأكد من قبول المدقق لمسؤولياته.

8- **تاريخ التوقيع(Date):** من الواجب نأخذ التقرير بذلك التاريخ الذي أنهي فيه محافظ الحسابات إجراءات الفحص الميداني، فهو يعتبر مهما لأنه يمثل الحدود الزمنية على مسؤولية المدقق من الأحداث التي تقع بعد انتهاء الميزانية العمومية.

ويلزم محافظ الحسابات بإصدار لإحدى التصريحات التالية:[1]

1- الرأي بدون تحفظ (رأي نظيف) :

يصدر محافظ الحسابات رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه شروط من بينها:

- إعداد القوائم المالية وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها و المقبولة قبولا عام.
- عدم وجود أخطاء تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو قائمة المركز المالي.
- صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع و مركزه المالي.
- حصوله على أدلة الإثبات الكافية و الملائمة التي تبرر رأيه عن صدق القوائم المالية لنتائج الأعمال و المركز المالي في نهاية كل سنة.

وفيما يلي نموذج لتقرير محافظ الحسابات ووفقا لما تتطلبه معايير التدقيق الدولية:

[1] وسيلة بوخالفة، **دور المراجعة في تحسين جودة القوائم المالية**، جامعة ورقلة،2013، ص12،13.

نموذج لشكل التقرير النظيف النموذجي.

تقرير المدقق المستقل **(اسم التقرير)**.

إلى مساهمي الشركة.....**(المخاطبون)**.

(فقرة المقدمة) قمنا بتدقيق قائمة المركز المالي للشركة.....المرفقة و المعدة في 12/31ن،والقوائم المرتبطة بها، وهي قائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية المعدة عن ذات السنة.

وتقع مسؤولية إعداد القوائم المالية المذكورة أعلاه على عاتق إدارة الشركة، أما مسؤوليتنا فتتمثل في التعبير عن رأينا عن تلك القوائم تأسيسا على تدقيقنا.

(فقرة المجال) قمنا بإجراء التدقيق طبقا لمعايير التدقيق الدولية (أو يشار إلى المعايير و الممارسات الوطنية المناسبة). وتتطلب هذه المعايير أن يتم تخطيط وتنفيذ التدقيق بما يؤدي إلى التوصل إلى تأكيد مناسب عن ما إذا كانت القوائم المالية لا توجد بها تحريف يتسم بالأهمية النسبية، ويشمل التدقيق بناء على أساس اختياري جمع الأدلة التي تعم القيم و الإفصاح بالقوائم المالية، كما يشمل التدقيق أيضا تقييم

المبادئ المحاسبية المستخدمة و التقديرات الجوهرية التي توصلت الإدارة إليها وتقييم مدى سلامة العرض في القوائم المالية كوحدة، ويعتقد أن التدقيق الذي قمنا به يوفر لنا أساسا مناسبا لإبداء الرأي.

(فقرة الرأي) في رأينا أن القوائم المالية توفر صورة صادقة وعادلة(أو تعرض بعدالة) وفق كافة جوانب الأهمية النسبية عن المركز المالي للشركة..... في 12/31/ن ونتائج العمليات و التدفقات النقدية عن نفس الفترة طبقا للمعايير الدولية للتقرير المالي.

(اسم المرجع).....

(تاريخ التقرير) في../.../.....

العنوان .....

المصدر: إبراهيم منانة، دور محافظ الحسابات في تعزيز موثوقية القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي ، جامعة الوادي 2015،ص33.

2- الرأي بتحفظ:

يدلي محافظ الحسابات برأي متحفظ في حالة صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات و المعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون رأيه في هذه الحالة مقيدا

بتحفظات تمثل اعتراضه أو انتقاداته التي يرى من الضروري الإشارة إليها، ويجب أن تشمل التقرير الذي ينطوي فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.

3- الرأي السلبي (المعاكس):

بعدما يتأكد محافظ الحسابات من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، يصدر رأيه ويبين أسبابه وأدلته، ما يعتبر الرأي السلبي أمر نادر الحدوث بحيث أن محافظ الحسابات يقدم مجموعة من التوصيات للمؤسسات قبل تقريره و غالبا ما تلتزم المؤسسة بهذه التوصيات.

4- الامتناع عن إبداء الرأي:

في هذه الحالة لا يستطيع محافظ الحسابات إعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع التدقيق، و ذلك لعدة ظروف وأسباب غالبا ما نرجع إلى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبدي المدقق رأيه فيها.

وتكون فقرة الرأي في هذه الحالة كما يلي:

(لم يتم تعييننا مدققين للشركة.....إلا بعد انتهاء السنة المالية لشركتكم، ولذا لم نحضر عملية جرد المخزون السلعي في أول السنة ولا في أخرها، ولم تتمكن من التحقق من الكمية المخزون بأي وسيلة، ولقد أظهر فحصنا جوانب ضعف خطيرة في سجلات الشركة، وفي

نظام الرقابة الداخلية لذلك لم نستطع التأكد من أن جميع مصروفات الشركة و إيراداتها قد تم تسجيلها، أو أن ما تم تسجيله يعتبر صحيحا، وبناءا على ذلك لم تتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك تعديلات ضرورية للأصول و الخصوم المسجلة أو الغير مسجلة وما ينتج من تأثير على الميزانيات العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

ويسبب التأثيرات الهامة المحتملة على القوائم المالية للأمور المشار إليها في الفقرة السابقة فإن نطاق عملها لم يكن كافيا لإبداء الرأي حول البيانات المالية ولهذا فإننا الرأي حول عدالة القوائم المالية.

ويلخص الجدول التالي أنواع التقارير المختلفة و استنتاج المدقق في كل نوع:

أنواع تقارير التدقيق:

نوع التقرير	الاستنتاج الأساسي للمدقق
التقرير النظيف	القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها و أنها أعدت وفقا للمعايير التدقيق المتعارف عليها، و التي سبق تطبيقها في العام السابق، وتتفق مع نظام الشركات و النظام الأساسي للشركة.

التقرير المتحفظ	القوائم المالية تعبر بصدق عن المركز المالي للشركة و نتائج أعمالها، وأنها أعدت وفقا للمعايير التدقيق المتعارف عليا، و التي سبق تطبيقها في العام السابق ماعدا بندا معينا أو عدة بنود عدة وتتفق مع نظام الشركات و النظام الأساسي للشركة .
التقرير العكسي	القوائم المالية لا تعبر عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها.
الامتناع عن التقرير	لا يستطيع المدقق تكوين رأي القوائم المالية بسبب تضييق نطاق الفحص أو عدم الإستقلال.

المصدر: محمد الفيومي و أخرون ،"المراجعة علما وعملا"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية،2015 ،ص73.

أمثلة عن تقارير محافظ الحسابات:

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير محافظ الحسابات الدورة المقفلة في 2019/12/31

السادة الشركاء،

تطبيقا لنصوص المادة 715 مكرر من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 ابريل 1993 المعدل والمتمم للقانون التجاري، وتنفيذا للمهمة الموكلة الينا من طرف جمعيتكم العامة، نضع تحت تصرفكم تقريرنا حول مراقبة القوائم المالية لشركة ذات المسؤولية المحدودة ..... المتعلقة بالدورة المقفلة بتاريخ 31ديسمبر 2019 والمرفقة بتقريرنا هذا، اضافة الى مراقبة المعلومات المتخصصة الموضحة بالمقرر المؤرخ في 24 جوان 2013 الذي يحدد محتوى تقرير محافظ الحسابات.

يحتوي التقرير على أربعة أقسام توضح:

- القسم الأول بعنوان "تقرير تأسيس الراي" والذي يتضمن تقييمنا للحسابات

– القسم الثاني يحتوي على التقارير الخاصة المحدَدة عن طريق التشريعات

– القسم الثالث يتضمن ملاحظات وتوجيهات حول حسابات الميزانية بما في ذلك تدقيق الحسابات.

– القسم الرابع يتضمن ملاحظات وتوجيهات حول حسابات التسيير

– القوائم المالية لسنة 2019.

نبقى تحت تصرفكم وهذا بموافاتكم بأي معلومات او إستفسارات إضافية خاصة بالتقرير الحالي.

في الاخير نتقدم بالشكر الجزيل لمسير الشركة وكافة المستخدمين على روح التعاون التي أبدوها خلال قيامنا بمهامنا وأعمالنا.

تقبلوا منا سادتي الشركاء فائق التقدير والاحترام.

الامضاء

تقرير تأسيس الرأي و المصادقة

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير تأسيس الرأي والمصادقة

السادة الشركاء

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية للشركة ذات المسؤولية المحدودة ..... المقفلة بتاريخ 2019/12/31، تم اغلاق القوائم تحت مسؤولية المديرية، تحتوي هذه المسؤولية على اعداد ووضع المراقبة الداخلية المتعلقة بالشركة، مع تقديم صادق للقوائم المالية التي لا تحتوي على انحراف واضح نتيجته الغش او الاخطاء، بما في ذلك تحديد التقديرات المحاسبية المقبولة بالنظر الى الظروف الراهنة.

تتمثل مسؤوليتنا في تقديم الرأي حول القوائم المالية على أساس التدقيق الذي قمنا به وفقا لمعايير المهنة المطبقة بالجزائر. هاته المعايير تتطلب من جهتنا التوافق مع قواعد أخلاقيات

المهنة، التخطيط وتحقيق تدقيق لأجل التوصل الى تأمين مقبول بأن القوائم المالية لا تحتوي على إنحراف واضح.

التدقيق يطبق عن طريق وضع اجراءات من أجل جمع العناصر والادلة المتعلقة بالمبالغ والمعلومات المضبوطة بالقوائم المالية. اختيار الاجراءات يعتمد على قرارات المدقق، ايضا تقييم الخطر بان القوائم المالية تتضمن انحراف بائن. من خلال اجراء تقييمات المخاطر، يتخذ المدقق في حسبانه المراقبة الداخلية المعتمدة المتعلقة بالمؤسسة والتقديم الصادق للقوائم المالية لأجل تحديد اجراءات التدقيق المناسبة في ظل الظروف المتواجدة، وليس بهدف تقديم راي بخصوص فعالية هاته الاخيرة. يتضمن التدقيق ايضا تقدير ملائمة الطريقة المحاسبية المنتهجة مع الأسلوب المحقق للتقديرات المحاسبية المطبقة من طرف الادارة، ايضا تقديرات عرض مجموع القوائم المالية.

على هذا الاساس، قمنا بدراسة القوائم المالية لسنة 2019 التي تبين مجموع صاف بمبلغ .....دج ونتيجة صافية (ربح) بمبلغ .....دج. القوائم المالية تم تأشيرها من طرفنا وإمضاؤها من طرف مسير الشركة مرفقة مع التقرير، وتعرض بشكل موحد:

- الميزانية المحاسبية
- جدول حسابات النتائج

- جدول تدفق الخزينة
- جدول تغييرات رؤوس الاموال

من جهة أخرى قدمت لنا العديد من الوثائق المتكونة أساسا من:

- ميزان المراجعة العام
- تحليل الديون والذمم المدينة
- جداول المقاربة للحسابات المالية

الأعمال التي قمنا بها مكنتنا من مراقبة القوائم المالية والعديد من العناصر والعمليات عن طريق أخد عينات لتطبيق قواعد المتحكمة في التدقيق القانوني لحسابات الشركة. إن اليقين الذي يتوافق مع التأكيد المطلق لا يمكن في الواقع تحقيقه عن طريق التدقيق بسبب العديد من العوامل، مثل استخدام الحكم الشخصي، واستخدام تقنيات أخذ العينات، والحدود الملازمة لأي نظام محاسبة ونظام الرقابة الداخلية. والحقيقة أن الكثير من الأدلة المتاحة للمراجع تؤدي، بطبيعتها، إلى الاستنتاجات أكثر من المعتقدات .نعتقد أن العمل الذي قمنا به في هذا السياق يشكل أساسًا لدعم التعبير عن رأينا المعقول وليس المطلق .

في رأينا، ومع مراعاة النتائج المترتبة على البيانات المالية من الملاحظات والتوجيهات الواردة في هذا التقرير، ومع مراعاة الاعتبارات والقيود المذكورة أعلاه، فإن القوائم المالية منتظمة وصادقة وتعطي، من جوانبها المعتبرة، صورة مطابقة للوضعية المالية والأصول

الممتلكة في نهاية السنة المالية 2019، ونتائج العمليات للسنة المالية والتدفقات النقدية للسنة المالية 2019، وفقًا لمبادئ المحاسبة المنصوص عليها في أحكام الإطار المفاهيمي للنظام المالي والمحاسبي.

قواعد وطرق التسجيل المحاسبي:

تم احترام أساليب المحاسبة المتعارف عليها وفقا للمبادئ والاتفاقيات والقواعد والممارسات المحددة خاصة في الإطار المفاهيمي للنظام المالي و المحاسبي على النحو المنصوص عليه في المرسوم 08-156 المؤرخ 26 مايو 2008 بشأن تنفيذ أحكام القانون 07-11 لسنة 25 نوفمبر 2007 SCF ، وعلى وجه الخصوص:

- استمرارية الاستغلال
- محاسبة الالتزام
- استمرارية أساليب المحاسبة من سنة مالية إلى أخرى
- فصل الدورات المالية
- وحدوية المؤسسة والوحدة النقدية
- تفوق الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني
- قابلية المقارنة والملائمة والوضوح والموثوقية
- الحيطة والحذر

- عدم المساس

الأساليب الرئيسية لتسجيل المعاملات هي كما يلي :

- الطريقة الأساسية لتقييم العناصر المسجلة في الحسابات هي طريقة التكلفة التاريخية
- يتم تقييم الأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة بتكلفتها التاريخية
- احتساب الاهتلاك على أساس القسط الثابت وفقًا للعمر المتوقع أو العمر النفعي.
- تقييم الذمم المدينة والدائنة بقيمها الاسمية.

أمثلة عن التقارير الخاصة:

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير خاص عن المزايا الخاصة الممنوحة للموظفين.

السادة الشركاء،

طبقا للقانون 10-01 ليوم 29 جوان 2010 والمتعلق بمهام الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والمرسوم التنفيذي رقم 11-202 ليوم 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال إرسالها بالإضافة الى القرار رقم 30 ليوم 24 جوان 2013 الذي يحدد محتوى معايير التقارير التي يتعين على محافظ الحسابات التقيد بها في إطار ممارسة مهامه.

ننهي إلى علمكم بأننا لم نستلم اي كشفا اسميا يتعلق بالمزايا الخاصة الممنوحة للعمال خلال السنة المالية 2019 لغرض المراجعة. وبالتالي لا يمكننا إبداء أي رأي على هذا الأمر.

الامضاء

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير خاص حول الاتفاقيات المُنظمَة.

السادة الشركاء،

وُضع التقرير الخاص بالاتفاقيات المنظمة تطبيقا للمادة 628 من القانون التجاري وأحكام المادة 25 فقرة 3 من القانون رقم 01/10 الصادر في جوان 2010 المتعلق بمهنة خبير المحاسبة محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

تشكل الاتفاقيات المنظمة، الاتفاقيات، بخلاف تلك المتعلقة بالعمليات الجارية والمبرمة في ظل الظروف العادية، وتتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر أو من خلال وسيط، بين الشركة والمدير أو الاداري .

وفقًا للتحقيق الذي تم إجراؤه خلال مداخلاتنا المختلفة، لم يتم اعلامنا بأي اتفاق مع أي طرف ذي صلة، بل وأن المسير لم يشر لنا على أية اتفاقية تدخل في هذا الإطار وبالتالي لا يمكننا إبداء أي رأي في هذا المجال.

الامضاء

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير حول تفاصيل أعلى خمس تعويضات ممنوحة.

تطبيقا للمادة 680 من القانون التجاري والمادة 25 الفقرة رقم 4 من القانون 10-01 ليوم 29 جوان 2010 والمتعلق بمهام الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب

المعتمد، والمرسوم التنفيذي رقم 11-202 ليوم 26 ماي 2011 الذي يحدد معايير تقارير محافظ الحسابات وأشكال وأجال ارسالها بالإضافة الى القرار رقم 30 ليوم 24 جوان 2013 الذي يحدد محتوى معايير التقارير التي يتعين على محافظ الحسابات التقيد بها في إطار ممارسة مهامه نعلن عن المبلغ الاجمالي لأعلى خمس تعويضات ممنوحة.

نصرح أن المبلغ الخام لأعلى خمس تعويضات الممنوحة في الفترة من 01 جانفي 2019 الى 31 ديسمبر

2019 يقدر بـ..... دج (.....

دينار جزائري).

مفصلة حسب الجدول التالي:

الاسم واللقب	الوظيفة	المبلغ الخام
المجموع		

الامضاء

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير خاص عن تطور النواتج خلال السنوات الخمس الماضية والنتيجة المالية حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية.

السادة الشركاء،

عملا بأحكام المادة 678 فقرة 06 من القانون التجاري والمادة 25 فقرة 6 من القانون رقم 01/10 تاريخ 29 جوان 2010 المتعلقة بمهنة خبير المحاسبة محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، يوضح هذا التقرير الخاص تطور النتيجة خلال السنوات الخمس الماضية والنتيجة حسب كل حصة على النحو التالي:

التعيين	2017	2018	2019
راس المال الاجتماعي	10.000.000.00	10.000.000.00	10.000.000.00
عدد الاسهم	10.000	10.000	10.000
رقم الاعمال			
النتيجة قبل الضرائب			

الضرائب على النواتج			
الارباح العائدة للمستخدمين			
النتيجة بعد الضرائب			
ترحيل النتيجة			
توزيع الارباح لكل سهم			

الامضاء

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: حيازة حصص المساهمة.

السادة الشركاء،

تطبيقا لأحكام المادتين 732 مكرر 1 من الأمر عدد 96-27 المؤرخ 9 ديسمبر 1996 و837 من المرسوم التشريعي رقم 93.08 تاريخ 25 ابريل 1993 بشأن الالتزام

المفروض على محافظ الحسابات بالتصريح من خلال تقريره، أي مساهمة حسب الحصص في شركة مقرها في التراب الوطني أو حيازة على نصف رأس مال لشركة ما.

نعلمكم أننا لم نلاحظ خلال السنة المالية 2019، أي حيازة على مساهمة أو استحواذ لرأس المال المحددة بالأحكام المذكورة.

الامضاء

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير خاص حول تقرير التسيير.

السادة الشركاء،

وفقًا للمادة 715 مكرر من القانون التجاري، قمنا بالتحقيق في تقرير التسيير الذي أعده المسير والمعطيات العددية التي تتوافق تماما مع حسابات القوائم المالية للسنة 2019 .

الامضاء

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير خاص حول الرقابة الداخلية.

السادة الشركاء،

عملا بأحكام القانون رقم 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 المتعلق بمهن المحاسب الخبير ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد والمرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 26 ماي 2011 المحدد مضمون معايير تقارير محافظ الحسابات وكيفيات وآجال تسليمها والمقرر رقم 30 المؤرخ في 24 جوان 2013 المحدد مضمون معايير تقارير محافظ الحسابات.

تعتبر المراقبة الداخلية مجموعة من مخططات تنظيم تهدف إلى ما يأتي :

- تطوير نوعية الإعلام وتحسينه
- حماية الأملاك
- استمرارية المؤسسة
- تطبيق قرارات ولوائح الجمعية العامة للمساهمين والتنظيم المعمول به
- مردودية المؤسسة.

يتشكل مجموع مخططات التنظيم من الهيكل التنظيمي وبطاقات الهياكل وبطاقات المناصب بالإضافة إلى طريقة العمل، ولا يمكن الحصول على معلومة نوعية وسديدة إلا عن طريق إجراءات تحدد قواعد واضحة لتداول المعلومة.

يمكن تحقيق حماية الأملاك على أساس إجراءات تأمين أملاك المؤسسة مثل الدخول إلى المخازن والجرد المادي وكذا مقاربتها مع الجرد المحاسبي والملاحظة المادية.

بالرغم من توصياتنا، لم تقدم لنا الشركة دليلًا عامًا رسميًا للعمليات والإجراءات المتعلقة بالرقابة الداخلية،

لا تزال الشركة تعمل من خلال إجراءات غير رسمية.

خلال عمليات الفحص والتحقيق المختلفة التي أجريناها، تمكنا من ملاحظة العديد من نقاط الضعف بسبب الافتقار إلى الإجراءات الفعالة مع نقص الدقة في تطبيق الإجراءات وتعليمات العمل إن وجدت.

نتيجة لذلك، نكرر توصياتنا بإجراء دراسة عامة، بمساعدة متخصصين في التنظيم والإجراءات (من الافضل من خارج الشركة) من أجل إعداد وإطلاق عملية الرقابة، لتحسين مجموع الإجراءات و / أو أساليب التسيير واعداد الهيكل التنظيمي وبطاقات الهياكل وبطاقات المناصب.

مسك الدفاتر القانونية وسجل المستخدمين:

وفقا للمادة 11/10/9 من القانون التجاري والمادة 20 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/25/11 المتعلق بالنظام المالي والمحاسبي، الالتزام بمسك الدفاتر القانونية وتحديثها هي ضرورة واجب احترامها.

تتمثل الدفاتر القانونية في:

- دفتر اليومية مؤشر مرقم وموقع من قبل المحكمة
- دفتر الجرد مؤشر مرقم وموقع من قبل المحكمة

بالإضافة إلى ذلك، يجب تقديم سجلات المستخدمين مؤشرة، موقعة ومرقمة من قبل مفتشية العمل، وتتمثل في:

- سجل الموظفين
- سجل العطل السنوية: والذي يجب أن يتضمن توقيعات المستخدمين المعنيين.
- دفتر الأجور
- سجل حوادث العمل
- سجل طب العمل
- سجل المراقبة التقنية
- سجل الإنذارات

- سجل المستخدمين الأجانب
- سجل مداولات مجلس الإدارة والتسيير
- سجل مداولات الجمعية العامة

سجلات المستخدمين ملزمة بموجب المادة 156 من القانون 90-11 المؤرخ 90/04/21، المتعلق بعلاقة العمل والمرسوم التنفيذي رقم 96-98 المؤرخ 6 مارس 1996 المتعلق بقائمة ومحتوى الدفاتر والسجلات الخاصة الإجبارية للمستخدمين.

أصر، بموجب القوانين السارية، على تحديث الدفاتر القانونية والسجلات الخاصة الإلزامية، والتي يجب مسكها دون محو أو تحميل زائد أو تغيير أو نقل على الهامش أو إضافة أي مساحة بيضاء.

الامضاء

1/ عرض وتعليقات على الحسابات السنوية :

I. **الأصول:**

الأصول الغير المتداولة:

لقد تم إقفال حساب التثبيتات العينية في 2019/12/31 بمبلغ إجمالي قدره..... دج، الرصيد مفصل حسب الجدول :

التعيين	المبلغ الخام	الاهتلاك	القيمة المحاسبية الصافية المتبقية
المجموع			

تم اهتلاك التثبيتات العينية بشكل صحيح وفقًا لتاريخ دخول الخدمة اعتبارًا من السنة المالية 2018 على مدى فترة اهتلاك تبلغ 20 عامًا، أي بمعدل إهلاك بنسبة 5٪

سجلنا عملية حيازة جديدة خلال السنة المالية 2019، يتعلق الأمر بجهاز ..... بمبلغ..... دج تم اقتناؤه بتاريخ 2019/27/01 .

الأصول المتداولة

1-المخزونات والمنتجات قيد الصنع:

أوقف رصيد المخزونات والمنتجات قيد الصنع على مبلغ .....دج

لم يتم تسجيل أي حركة للمخزون باستخدام طريقة الجرد الدائم، مما قد يؤدي إلى عدم اليقين بشأن دقة الاستهلاكات وتكاليف تقييم المخزونات محل الجرد.

لم يتم إعداد الجرد المادي للمخزون في اخر السنة 2019.

يتوجب مسك محاسبة المواد المخزنة على أساس تسيير مبرمج (تطبيق اعلام الي) للمخزون، ويجب أن تكون كل حركة في المخزون مدعومة بوثيقة معتمدة من قبل المسؤول المؤهل لذلك، كذلك يجب إعداد ملخص دوري لهذه الحركات لأغراض الرقابة والمحاسبة على مستوى القائم بحسابات المخزون.

يتوجب ايضا، إجراء الجرد المادي وفقًا لإجراءات الجرد المتعارف عليها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عد متناقض يقوم به فريقان بشكل مستقل عن الآخر
- مطابقة نتائج الفريقين لتحديد أي تباينات التي تفصل فيها لجنة الجرد

- مقاربة نتائج الجرد المادي مع ارصدة المخزون المحاسبي، التناقضات المحددة يتوجب تحليلها وتبريرها من قبل مسؤولي المستودعات ومسيري المخزون.

1-العملاء:

تم إيقاف رصيد الذمم للعملاء عند مبلغ ..... دج، ويتمثل في رصيد الزبون المبرر بالفواتير الاتية:

- فاتورة رقم 2019/03: ..... دج
- فاتورة رقم 2019/04: ..... دج

- **المدينون الآخرون :**

تم إيقاف رصيد المدينون الآخرون بمبلغ ..... دج. وهذا الرصيد يتعلق بشحن العبوات (زجاجات الغاز) من طرف الزبون .....

- **الموجودات وما يماثلها :**

الحسابات البنكية :

رصيد الحسابات البنكية المفتوحة على مستوى:

- بنك TRUST BANK ALGERIA : بمبلغ .....دج
- بنك BANK SGA : بمبلغ ..... دج

تم إعداد المقاربات البنكية بشكل صحيح ولم يظهر أي تناقض على مستوى كل الحسابات البنكية الى غاية 2019/12/31.

الصندوق:

تم إيقاف رصيد الصندوق عند مبلغ ..... دج، والذي يتوجب تأكيده من خلال محضر البيان النقدي في نهاية سنة 2019.

تعتبر العمليات التي تقام عبر الصندوق مهمة للغاية، ولا شك أنها تفرضها إعتبارات إدارية، ومع ذلك، يجب إتخاذ الاحتياطات الازمة فيما يتعلق بتبرير الدفوعات من خلال الوثائق الثبوتية الموقعة من طرف المستفيدين: الموردين والموظفين، إلخ. من ناحية أخرى، يجب مراقبة المقبوضات النقدية بأي وسيلة مناسبة للرقابة .

أؤكد ايضا على مسك مسودة الصندوق (السجل) مؤشر، مرقم وموقع عليه من قبل المسير، والذي يتم من خلاله تسجيل حركات الصندوق يوم بيوم دون محو أو تحميل زائد أو تغيير أو نقل على الهامش او السماح لإضافة مساحة بيضاء.

II. الخصوم

- **رؤوس الأموال الخاصة:**

1. رأس مال الشركة يساوي 10.000.000.00 دج مكون من حصص بمعدل 10.000 دج للحصة موزعة على الشركاء حسب القانون التأسيسي للشركة، تم تحرير رأس المال بشكل صحيح بنسبة 100٪، ودفع الحصص في حساب الشركة.
2. ترحيل من جديد: تم إيقاف مبلغ ..... دج، يعتبر مجموع نواتج السنوات المالية 2016 و2017 التي تم ترحيلها بشكل صحيح وفقًا لمحضر الجمعية العامة العادية لسنة 2018.

يظهر صافي الأصول عتبة حرجة قدرها ..... دج سالب (أقل من ربع رأس المال) ، ومن الواضح أن الخسائر المذكورة قد التهمت أكثر من ثلاثة أرباع رأس المال، وهذه هي الحالة المنصوصة عليها في المادة 715 مكرر 20 من المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ 25 أبريل 1993 الذي ينص على مايلي: " اذا كان الأصل الصافي للشركة قد خفض بفعل الخسائر الثابتة في وثائق الحسابات الى اقل من ربع رأس مال الشركة ، فان مجلس الادارة او مجلس المديرين حسب الحالة، ملزم في خلال الأشهر الاربعة التالية للمصادقة على الحسابات التي كشفت عن هذه الخسائر، باستدعاء الجمعية العامة غير العادية للنظر فيما إذا كان يجب إتخاد قرار حل الشركة قبل حلول الاجل.

وإذا لم يتقرر الحل، فان الشركة تلزم في هذه الحالة، بعد قفل السنة المالية الثانية على الاكثر التي تلي السنة التي تم فيها التحقق من الخسائر مع مراعاة أحكام المادة 594 أعلاه

بتخفيض رأس مالها بقدر يساوي على الاقل مبلغ الخسائر التي لم تخصم من الاحتياطي، إذا لم يجدد في هذا الاجل الاصل الصافي بقدر يساوي على الاقل ربع رأسمال الشركة.

وإذا لم يعقد اجتماع الجمعية العامة وإذا لم تقرر هذه الجمعية بعد الاستدعاء الأخير فانه يجوز لكل معني ان يطالب أمام العدالة بحل الشركة.

للخروج من هذه الوضعية على الشركة المبادرة برفع رأس المال عن طريق حصص جديدة للشركاء انطلاقا من إتفاق مصادق عليه من طرف الجمعية العامة.

- **الخصوم المتداولة**

1. الموردون والحسابات الملحقة:

تم إغلاق الرصيد بمبلغ ..... دج والذي يمثل:

- دين اتجاه موردوا الخدمات بـ ..... دج، يجب الإشارة أن رصيد المتعامل أكسا للتأمين مدين بشكل غير طبيعي قدره ..... دج، يجب تسوية الرصيد.
- ديون لموردي التثبيتات بمبلغ ..... دج، يجب تحليل هذا الدين وتوضيحه.

2. الضرائب:

تم إيقاف رصيد الديون الضريبية بمبلغ ..... دج والذي يمثل:

- رصيد تصفية الضريبة على أرباح الشركات لسنة 2019 بمبلغ ..... دج
- الرسم على القيمة المضافة للمبيعات: .....دج
- الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال: ..... دج
- حقوق الطابع على المبيعات ..... دج

لقد تم تسجيل التصريحات الجبائية بشكل صحيح وتم تسديدها في اجالها المحددة.

3. <u>ديون أخرى:</u>

تم إيقاف رصيد الديون الأخرى بتاريخ 2019/12/31 على مبلغ ..... دج، يتمثل في:

- ديون اتجاه المستخدمين لشهر ديسمبر 2019 بمبلغ: ..... دج
- ديون اتجاه مصالح الضمان الاجتماعي بمبلغ ....دج
- الشركاء العمليات على رأس المال: .....دج
- حصة للسداد بن طالب حمزة: ..... دج
- حصة للسداد بن طالب صادق: .....دج

حرصًا على شفافية المعلومات المالية، يجب تسوية حصص الشركاء وفقًا للوائح القانون الأساسي للشركة.

تمثل المساهمات المقدمة من الشركاء الأموال المودعة لأجل عملية زيادة رأس المال والتي لا تزال دون متابعة لحد الان.

III. حسابات النتائج

1. المصاريف

تم إيقاف مصاريف سنة 2019 بمبلغ .....دج، وهي على النحو التالي:

المصاريف	المبلغ	النسبة المئوية
مشتريات البضائع المباعة		15%
مشتريات غير مخزنة للمواد واللوازم		0%
تكاليف الايجار وتكاليف شريك المالك		4%
التأمينات		3%
اجور الوسطاء والاتعاب		0%
الاشهار		0%
مصاريف البريد والاتصالات		1%

تكاليف بنكية		0%
اجور المستخدمين		18%
علاوة القفة		0%
علاوة النقل		6%
علاوة المردود الفردي		0%
التعويض عن الخبرة المهنية		0%
التعويض عن الخطر		4%
العطلة السنوية		0%
الاجر الوحيد		0%
اشتراكات الهيئات الاجتماعية		5%
الضمان الاجتماعي لغير الاجراء		2%
حقوق الطابع على المشتريات		/
تكاليف التسيير الاخرى		/
تكاليف الفوائد		/
اقساط الاهتلاكات الاحتياطات...		39%
ضرائب على الارباح المؤسسة على نتيجة العمليات العادية		1%

المجموع		**100%**

1. **<u>المشتريات المستهلكة</u>:** اوقفت بمبلغ ..... دج وتمثل 16٪ من مجموع التكاليف وتتعلق بالمواد الأولية والمواد الاستهلاكية المتعلقة بالنشاط الأساسي للشركة.

2. **<u>خدمات خارجية و استهلاكات اخرى</u>:** اوقف الحساب على مبلغ ..... دج تتمثل في:

- مصاريف للتأمين ..... دج
- اتعاب محافظ الحسابات ..... دج
- الدعاية والنشر والعلاقات العامة ..... دج
- تكاليف البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية .....دج
- البنوك والخدمات المماثلة ..... دج

3. **<u>تكاليف المستخدمين</u>:**

تم إيقاف تكاليف الموظفين بمبلغ .....دج، وهي مفصلة على النحو التالي:

- أجور العاملين ..... دج
- علاوة القفة ..... دج
- علاوة النقل ..... دج

- التعويض عن الخبرة المهنية ..... دج
- تعويض عن الإزعاج ..... دج
- الإجازة السنوية ..... دج
- الراتب الوحيد ..... دج
- اشتراكات الهيئات الاجتماعية ..... دج
- صندوق الضمان الاجتماعي لغير الأجراء ..... دج

يتحصل المستخدمون على اجورهم في الوقت المحدد ويتم تسديد اشتراكات الاجتماعية وفقًا لقواعد الضمان الاجتماعي.

4. <u>الضرائب والرسوم</u> :

تم إيقاف مبلغ التكلفة الضريبة عند مبلغ ..... دج، تمثل حقوق الطابع المتعلقة بالمشتريات المسددة نقدا.

5. <u>مخصصات الإهتلاك</u>:

تم ايقاف مبلغ اقساط الاهتلاكات فيما يخص التثبيتات العينية بمبلغ ..... دج

يتم اهتلاك التثبيتات بشكل صحيح بمعدل 20٪ أي على مدى فترة 20 عام.

2. <u>النواتج</u>

رقم الاعمال المحقق وفقًا للمداخيل اليومية هو في حدود .....3 دج. بتسجيل زيادة صافية قدرها .....٪.

3. <u>نتيجة الدورة</u>

النتيجة الخام لسنة 2019 عبارة عن ربح قدره ..... دج، وقد تم التصريح به مع احتساب الضريبة على أرباح الشركات بمعدل 26٪.

أولا: تقنيات التدقيق المحاسبي و المالي:

حتى يقوم المدقق المالي بالإدلاء برأيه حول ملائمة المعلومات المالية و المحاسبية (من حيث الانتظام ، المصداقية و الدقة) و احترام الإطار التصوري ، و في إطار ما خول له من مهام، لا بد كما سبق أن رأينا من إتباع منهجية، هذه الأخيرة تتطلب توفر وسائل تقنية يفهم بواسطتها الوضعية ويجمع أدلة إثبات يبرر بها رأيه، تتمثل تلك الوسائل فيما يلي:

1)- تقنيات التقييم للمراقبة الداخلية Les techniques d'évaluation du contrôle interne:

إن تقييم نظام الرقابة الداخلية يسمح للمدقق بمعرفة إلى أي مدى يمكن له أن يعتمد على فعالية الإجراءات الموجودة [1]، و الحد من فحص عدد المعاملات ، المستندات ، التسجيلات المحاسبية المراد تحليلها ،و كذلك توجيه العمل نحو فحص الأخطار الأساسية .

هو أيضا السبيل الوحيد لضمان المعالجة الصحيحة للعمليات المتكررة مثل الفواتير و إيصالاتها و المشتريات و تسديدها...الخ

أ) وصف و جمع الإجراءات :

إن فحص كل دورة يمر بمعاينة أدلة الإجراءات الداخلية ، ومن خلال أيضا المقابلات مع كل عضو من موظفي الشركة له دور في تسيير و تحقيق هدف هذه دورة .

[1] إدارة المراجعة الداخلية ، **الدليل الإسترشادي لمراجعة الأداء** ، جامعة المجمعة ، المملكة العربية السعودية ، 2016 ص 31

بحيث يتعرف المراجع على نظام المراقبة من خلال جمعه للإجراءات وتدوينه لملخصات والمثال على ذلك عملية البيع للزبائن، إذ يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إن كان هناك مكتوب حول عملية البيع (كوجود دليل) أو يدون ملخصا لها بعد حوار مع القائمين على إنجازها ، كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعلمة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية بها .

ب) استخراج نقاط القوة و الضعف:

بالاعتماد على المرحلة السابقة، يتمكن المراجع من إعطاء تقييم أولي للمراقبة الداخلية باستخراجه، مبدئيا، لنقاط القوة (ضمانات تسمح بالتسجيل الجيد للعمليات) ونقاط الضعف(عيوب يترتب عنها خطر ارتكاب أخطاء وتزوير).

ج) اختبارات نقاط القوة :

يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات بأن نقاط القوة المتوصل إليها في تحليله نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة، ولا تحمل خللا.

كما يمكن الاستعانة في هذه الخطوة باستمارات مغلقة أي استمارات تتضمن أسئلة يكون الجواب عليها إما بنعم أو بلا.

د) التقيم النهائي لنظام الرقابة الداخلية :

كنتيجة لهذه المراقبات و التحقيقات ،يتمكن المدقق من الحصول على أدلة إثبات على الإجراءات موضوع الفحص ، و خصوصا من الإجابة على الأسئلة التالية:

- هل ممكن الاعتماد على هذه الإجراءات و الحد من امتداد الأشغال؟
- أو، على العكس، هل يجب أن تعطى نقاط الضعف امتداد للاختبارات التي يتعين القيام بها في نهاية ممارسة الرقابة؟
- أو، أخيرا، نظرا لخصوصيات الشركة، هل ممكن أخذ في هذا الوقت رأي حول البيانات المالية التي تم إيقافها: نقاط الضعف في الرقابة الداخلية كبيرة جدا ولا يمكن علاجها بشكل كاف حتى من خلال تكثيف أعمال التدقيق على الحسابات ؟

1) الملاحظة المادية L'observation physique :

إن الملاحظة المادية موجهة أساسا للتحقق مباشرة من أن العناصر التي تتضمنها أصول ميزانية المؤسسة لها وجود مادي حقيقي، و هذا يتطلب تقنية من شأنها إعطاء أدلة أكثر إثباتا .

و هي تطبق في أغلب الأحيان على العناصر المادية (المخزونات و التثبيتات المادية) ، لكن أيضا ممكن أن نجد تطبيقها في مراقبة عناصر الأصول الأخرى كالتسديد عن طريق الصندوق أو الأوراق التجارية ، كما تعتبر ضرورة حتمية لا بد منها بالنسبة لمدقق الحسابات من خلال مراقبته الجرد المادي للمخزونات الذي يتم في نهاية السنة ، فالملاحظ أن حركة كمية المخزونات لا تكون دائما موضوع متابعة محاسبية يومية عند استخدام المؤسسة لطريقة الجرد المتناوب ، حتى بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بالجرد الدائم

للمخزونات فإنه من الضروري الأخذ بعين الاعتبار أن اتساع حجم حركات المخزون ممكن أن يؤدي إلى احتمال تسجيل أخطاء عند القيام بالجرد ، فضلا عن احتمال أخطار السرقة، و أخطاء تسجيل المعطيات.

يعتبر الجرد الفعلي أحد أهم الوسائل التي تمكن من الحصول على أدلة الإثبات، فإجراء الجرد وفق ما ينص عليه المخطط الحسابي الوظيفي في مادته 17 المتعلقة بالجرد الفعلي للاستثمارات وما نص عليه الأمر الرئاسي رقم 19 المؤرخ في 27 جانفي 1982، والمتعلق بالجرد الفعلي لموجودات المؤسسة، يمكن من إعطاء دليل مادي على الوجود الفعلي للاستثمارات والمخزونات، وذلك من خلال النتائج النهائية لعملية الجرد الفعلي للاستثمارات والمخزونات، وذلك من خلال النتائج النهائية لعملية الجرد في الجدول ممضى عليه من الأطراف القائمة بالعملية.

أ) <u>مراقبة التنظيم العام للجرد :</u>

لابد للمدقق أن يتحقق من أن إجراءات الجرد صحيحة، مفهومة و مطبقة ، و على هذا الأساس لابد من التحقق من استقلالية فرق الجرد عن مسؤولي المخازن ، أن تكون الإجراءات مكتوبة،و تحدد فيها أماكن التخزين مكان بمكان وتواريخ جردها، كما يجب أن تكون وثائق الجرد (العد المادي) مرقمة ترقيما مسبقا بهدف مراقبة استعمالها والتأكد من شمولية العملية في النهاية ،أيضا لابد أن تهيأ الأماكن وأجنحة السلع، تسهيلا لعملية الجرد وتفاديا للنسيان أو العد مرتين لسلع أحيانا أخرى، ، كما تفصل الكميات المملوكة من طرف

الغير في حالة وجودها، كما يجب أن تتوقف حركات المخزونات أثناء عملية الجرد المادي، وعملا على عدم توقف العملية الإنتاجية وإتمام الإنتاج قيد الصنع، يتم إخراج الكميات اللازمة من المواد، قبل انطلاق عملية العد، تؤخذ تلك الكميات بعين الاعتبار وذلك تفاديا للنسيان أو العد أكثر من مرة.

ب) <u>التأكد من الوجود المادي للأصل و ملكيته:</u>

- في هذا الإطار نشير إلى أن المدقق المالي يقوم بالتحقق من المخزونات كما و نوعا حيث يتم التركيز على أن التعداد قد تم بشكل صحيح و السلع في وضعية صحيحة ، ومن أجل ذلك يقوم هو بنفسه باختبارات التحقق عن طريق العينات ، كأن يأخذ بطاقات ويتحقق ماديا من الكميات الظاهرة عليها أو يأخذ رموز السلع ويعد الكميات، وهذا ليتأكد في نهاية الأمر أن تلك الكميات التي وجدها هي نفس الكميات الظاهرة في قوائم الجرد النهائية، كما أنه على المدقق التأكد من ملكية المؤسسة لهذه السلع وكذا صحة التقييم.
- إن مراقبة الوجود المادي إجراء يمكن تطبيقه بنجاح فيما يخص أوراق القبض والأموال السائلة بالصندوق.

1. **المراجعة الحسابية**[1]:وهي الدفاتر والسجلات للتأكد من صحة المجاميع الرأسية والأفقية ونقل الأرقام من صفحة لأخرى أو ترحيلها من يومية الأستاذ وكذلك يجب فحص

[1] زهير الحدوب، **علم تدقيق الحسابات**، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2009، ص117-118.

المستندات والكشوف المالية، ويشمل نطاق العملية الحسابية لجميع مراحل الدورة المحاسبية ما يأتي:

أ- مراجعة ترحيل الأرصدة الافتتاحية ومطابقتها لأرقام ميزانية العام السابق.

ب-مراجعة المستندات بأنواعها ومطابقتها مع قيودها في الدفاتر اليومية.

ج-مراجعة دفاتر القيد الأول وترحيلها إلى دفاتر الإسناد بأنواعها.

د- مراجعة مجموع أرصدة حسابات العملاء وكذلك الموردين.

هـ- مراجعة القوائم المالية بأنواعها.

و-مراجعة ميزان المراجعة للتأكد من صحة ما يحويه من حسابات وأرصدة.

ز-مراجعة العمليات الحسابية لعمليات اقتطاع النسب.

ح-مراجعة الحسابات الختامية والقوائم المالية.

ط-فحص الأنظمة الآلية وسلامتها للتأكد من إخراج بيانات سليمة.

مثال عن تقرير حول الجرد المادي:

الجزائر العاصمة في 27 ابريل 2020

محافظ حسابات ومحاسب معتمد

السادة الشركاء

الشركة المساهمة .....

الموضوع: تقرير خاص عن مراقبة عملية الجرد.

السادة الشركاء،

تم تقديم هذا التقرير وفقاً للتنظيمات الجديدة التي تحكم مهمة محافظي الحسابات وعلى وجه الخصوص التقارير الخاصة التي يجب تقديمها.

يتم تبرير محاسبة التثبيتات العينية بالكامل من خلال المستندات والوثائق الثبوتية، ولم يكشف المراقبة عن أي مخالفة يحتمل أن يثير التساؤل عن قيمها أو تسجيلاتها المحاسبية.

الجرد المادي هو التزام قانوني. مبدأ الجرد يقوم على أساس مرة واحدة على الأقل في السنة، مكرس في القانون التجاري من خلال المادة 10 منه .

على هذا الاساس، ومن أجل تثبيت القيم المسجلة في الميزانية، يجب على الشركة اجراء عمليات الجرد المادي لأصولها كل سنة مرة، مع الإصرار على:

أ) الوسائل اللازمة للسير السلس للجرد، يجب تحديد الشركة مسبقًا وتقييمها بشكل كافٍ. يجب ألا تغفل الشركة عن حقيقة أن الموثوقية والطابع الإثباتي لنتائج قوائم جردها مرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالموارد التي يتم تعبئتها.

ب) إن طبيعة الصعوبات التي تمت مواجهتها وخاصة حجم التناقضات الملحوظة تدل على أوجه التقصير في تحضير العمليات وسيرها .

ان الهدف المنشود من هاته المرحلة هو المقاربة مع الجرد المحاسبي الذي يظل ضرورة لتطهيرالاصول الممتلكة، مما يجعله ضروريا.

الامضاء

2.**المراجعة المستندية:** المستندات هي الأوراق التي تعتبر مرجعا سليما يسند إليه المدقق في التثبت من صحة حدوث واقعة معينة ومن صحة المبلغ المتعلق بها، وتعتبر المراجعة المستندية المحور الرئيسي لعملية التدقيق، والتي يقضي فيها المدقق معظم وقته أثناء جمع للأدلة والقرائن. [1]

ولكن يجب أن يتذكر المدقق دوما أن وجود مستند قانوني صحيح لكل عملية مثبتة بالدفاتر، لا يعني بالتالي أن الدفاتر شاملة لكل عملية، فقد تعمد الإدارة إلى إسقاط بعض المستندات أو إخفاءها مما يترتب عليه عدم إثبات بعض العمليات بالدفاتر.

وعند القيام بالمراجعة المستندية على المدقق مراعاة الأسس التالية:

أ-أن يكون المسند المؤيد للعملية أصليا وصحيحا وليس صورة أو بدل فاقد.

ب-المسند المستوفى لكافة الشروط الشكلية والموضوعية والقانونية:

- خالي من أي كشط أو مسح أو تغيير أرقام أو كتابة .
- موقع ومعتمد من المتخصصين –مسندات داخلية.
- مشتملا كافة البيانات والتفضيلات لطبيعة العملية.
- معتمد ومرافق عليه ومنفذ ومسجل بالدفاتر.

ج-تاريخ المسند مرتبطة بطبيعة عمل المؤسسة ونشاطها القانوني.

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص253.

د-وضع علامة مدقق الحسابات عليه أو مرجع من لا يستخدم مرة أخرى لتأييد عملية أخرى.

3.**تدقيق الحسابات الانتقادية:** هي الفحص السريع الخاطف لدفاتر والسجلات والحسابات مع توجيه عناية خاصة واهتمام شديد إلى المسائل الغير عادية ويتطلب مهارة خاصة وخبرة كافية ونظرة ثاقبة إلى البيانات والمعلومات[1].

2) تأكيد الغير La confirmation par des tiers:

أ) مجال التطبيق :Champ d'application :

تعتبر تقنية تأكيد الغير(المصادقة) من بين الوسائل الضرورية استعمالا من طرف المراجعين، نظرا لتميزها بالفعالية و السرعة في الإثبات ، و هي تهدف إلى مقارنة المبالغ التي تفصح عنها المؤسسة مع ما مثيلاتها الصادرة من الغير الذين تربطهم علاقات اقتصادية بالمؤسسة ، و تستعمل للتحقق من دقة بعض مبالغ الميزانية مثل ذمم الزبائن و ديون الموردين و الأرصدة البنكية .

ب) مختلف أشكال التأكيد Les différents nature de confirmation:

تأخذ المصادقات الأشكال التالية:

[1] د.إيهاب نظمي وهافي الغرب، **تدقيق الحسابات**، مرجع سابق، ص107-109.

- **مصادقات إيجابية:** في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على صحة أو خطأ الرصيد الموضح في المصادقة .
- **مصادقات سلبية** : في هذه الحالة يطلب من الطرف الآخر التقرير على خطأ الرصيد المبين في المصادقة و عدم التقرير في حالة صحته.
- **مصادقة بيضاء:** في هذه الحالة يتم إعداد المصادقة بدون رصيد و بطلب من الطرف الآخر التقرير عن الرصيد المتواجد في دفاتره.

ج) تحضير و استغلال التأكيدات: préparation et exploitation des confirmations:

– في هذا الإطار يقوم المراجع باختيار حسابات الغير المعنية بطلبات المصادقة و التي تمثل المعاملات الأكثر دلالة ، و ذلك على أساس معايير من شأنها أن تؤدي إلى تحديد احتمالات عدم الانتظام، مثلا اختيار حسابات الموردين ذات الأرصدة المدينة بقيمة أكبر ، و حسابات الزبائن ذات الأرصدة الدائنة بقيمة أكبر ، كما أن قائمة حسابات الغير محل عملية التأكيد، يتم إبلاغها المؤسسة التي تقوم بكتابة رسائل طلبات التأكيد بناءا على نماذج معرفة مسبقا من طرف المراجع.

–إن طلبات التأكيد يتم تحريرها من طرف موظف تابع للمؤسسة محل المراجعة ، حيث يشير أن هذا الطلب محرر في إطار أعمال مراجعة الحسابات كما يؤكد أن الإجابة لابد أن

ترسل مباشرة إلى المراجعين ،كما ترسل نسخ من هذه الرسائل إلى المراجع قصد الإعلام و متابعة الإجابات عليها.

– إن الإجابات التي يتم استقبالها لابد من مقارنتها مع الأرصدة التي تم قراءتها في سجلات المؤسسة محل المراجعة و كل فارق لابد من تحليله ، هذه المقارنة تتم بمساعدة موظفي المحاسبة للمؤسسة ، أما دور المدقق هنا فيتمثل في مراقبة الترابط بين هذه المقارنات و تحليل الانحرافات .

في حالة عدم الرد على طلب المصادقة ، يقوم المراجع باستعمال طريقة أخرى لفحص المبالغ المعنية ، الإجراءات البديلة تكون مكيفة مع طبيعة الحساب المعني، مثلا عملية فحص ذمم الزبون تتوقف على فحص أهم الفواتير المكونة للرصيد موضوع التأكيد التي سيتم تسديدها لاحقا ، كل الانحرافات التي لها معنوية لابد من تحليلها .

3) الاستبيانات (السبر) :Les sondages

لتقنية السبر مكانة أساسية بالنسبة لأعمال المراجع المالي، باعتبارها وسيلة للتأكد بأن كل العمليات التي قامت بها المؤسسة تظهر في القوائم المالية، كما أنها تستعمل أثناء تقييم المراقبة الداخلية و أثناء فحص الحسابات.

يتطلب السبر بصفة عامة إجراء أعمال الفحص على حصة محدودة (عينة) لمجموعة من العناصر (المجتمع)، مثلا المجتمع الإحصائي في المراجعة قد يكون :الفواتير، القيود المحاسبية، أما العينة فهي اختيار مجموعة فواتير، مجموعة قيود.

يحدد المجتمع الإحصائي حسب الأهداف المسطرة المرغوب في تحقيقها، كما تحدد العينة العشوائية بشكل موضوعي نظرا لما لها من أهمية بالغة في تعميم النتائج، و في هذا السياق نشير أنه لابد للمراجع من الاستعانة بالأساليب الإحصائية كالمتوسط الحسابي و الانحراف المعياري.

يتم استغلال نتائج المراقبة بالقيام بنوعين من التحليل:

- تحليل كمي للنتائج بالتأكد بأن الأخطاء والانحرافات التي تم الوقوف عليها لا تتعارض والأهداف المسطرة.
- تحليل نوعي لتلك الأخطاء والانحرافات والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا وكذلك فيما إذا كانت إرادية (متعمدة) أم لا.

على المراجع في النهاية اتخاذ قرار قبول المجتمع أو عدم قبوله، وفي هذه الحالة الأخيرة يجب تحديد هل سيقوم باختبارات إضافية، طلب تسوية الحسابات، تدوين تحفظات أم رفض المصادقة[1].

4) الإجراءات التحليلية La revue analytique:

[1] منصور أمحد البديوي وآخرون ،**المراجعة الخارجية الحديثة** ،الدار الجامعية ،مصر ،2010 ص 42

على عكس تقنية السبر التي تقوم أساسا على تحليل مفصل لعينة، يقوم المدقق في هذه التقنية بتطبيق فحص يسمى" تحليلي" باختيار بعض التطورات الكلية المتعاقبة من فترة إلى أخرى بواسطة مقارنة العناصر وربطها يبعضها البعض، يسمح هذا التحليل بتوجيه مهمة المراجع منذ بدايتها من خلال اكتساب فهم سريع للحسابات السنوية ، و طرح الأسئلة للحصول على تفسيرات للتطورات ، كما يسمح بتأكد من صحة نوع معين من المعلومات مثلا: من المفروض أن الزيادة المفاجئة للمبيعات في نهاية الفترة يؤدي إلى زيادة في حسابات الزبائن وتدني في المخزون، وجود القرض يستدعي ربطه بسداد فوائده المستحقة، كذلك دراسة النسبة بين حجم المبيعات وإجمالي الربح ومقارنتها بالسنوات السابقة أو المشاريع المماثلة يبين حسن سير المؤسسة أو سوئه، وكذلك مقارنة مصاريف معينة مع مصاريف السنوات السابقة.

والهدف من إجراء هذه المقارنات بين العناصر وما يشابها في السنوات السابقة أو في نفس السنة، هو استخلاص استنتاجات تمكّن المراجع من الوصول إلى رأي فني محايد، وكذا إضافة أدلة جديدة نتيجة إتباعه هذه الطريقة على أن النتائج التي توصل إليها صحيحة.

6) استخدام تقنيات الإعلام الآلي في التدقيق و المراجعة l'utilisation de l'informatique dans les travaux de vérification:

مع التطور التكنولوجي المستمر واستعمال أجهزة الحاسوب في معالجة البيانات، فإنه على المراجع عدم إهمال إجراءات ومفاهيم المعالجة الآلية للبيانات، حيث أصبحت تمثل جانبا مكملا للنظام المحاسبي وأصبحت تدخل في إطار التأهيل العلمي للمراجع التي لا بد أن يتحكم فيها.

كما أنه في ظل استخدام المعالجة الالكترونية للمعلومات في الشركات قي نظم البيانات المحاسبية، لابد على المراجع من ضرورة دراسة وفهم أنواع نظم البيانات المحاسبية الإلكترونية، وأثرها من الناحية التنظيمية على الشركة، وعلى درجة وضوح البيانات والمعلومات داخل نظام البيانات المحاسبي الإلكتروني للشركة، ومن ثمة تزيد قدرة المراجع على تحقيق أهداف المهنة في ضوء هذه المتغيرات[1].

ثانيا :إجراءات مراجعة الحسابات :

1) مراجعة الأصول :

أ) مراجعة الأصول المتداولة :

- تهدف عملية مراجعة الأصول المتداولة إلى ما يلي:

- التحقق من الوجود الفعلي لهذه الأصول .
- التحقق من التسجيل القانوني لهذه الأصول بالدفاتر المحاسبية.

[1] محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003، ص 63

- التحقق من أن الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتطبيق نظام الرقابة الداخلية قد تمت بشكل كامل.
- التأكد من أن هذه الأصول قد جرى تقييمها بشكل صحيح وبما يتماشى مع مبدأ الإفصاح في عرضها بجانب الأصول من الميزانية .

تتألف الأصول المتداولة بصفة عامة من : المخزون،النقدية، الإستثمارات المالية قصيرة الأجل، أوراق القبض ، الزبائن ،

1. النقدية الموجودة في الصندوق أو المودعة في حساب الشركة لدى البنك.
2. الاستثمارات قصيرة الأجل (أوراق مالية).
3. الأوراق التجارية .
4. الذمم المدينة.
5. بضاعة آخر المدة .
6. الحسابات المدينة الأخرى.

- **المخزون:**

يمثل المخزون أهم عناصر الأصول قصيرة الأجل التي تظهر في الميزانية و من أهم الإجراءات التي يقوم بها المراجع لتدقيق حساب المخزون نذكر ما يلي[1]:

[1] محمد تهامي طواهر، ودكتور مسعود الصديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، ط2، 2005، ص:149

- تقييم نظام الرقابة الداخلية للمخزون و فعاليته خاصة في مجال تسيير حركة المخزون الوارد و المنصرف و التحقق من وجود إجراءات خاصة بإعداد أذون الانتاج و موازنات الشراء و البيع للفترة المقبلة و في هذا الإطار يتم الحصول على وصف لنظام الرقابة الداخلية على المخزون سواء باستخدام قوائم استقصاء "استبيان" ، أو خرائط تدفق ، أو بعمل مذكرات "وصف النظام الموجود.
- التحقق من ملكية المنشأة للمخزون وجرده الفعلي الكامل في نهاية السنة المالية .
- التحقق من صحة تقييم المخزون بما في ذلك التسعير .
- التحقق من صحة عرض المخزون آخر المدة بالميزانية وإجراء المراجعة التحليلية الخاصة بمخزون آخر المدة .
- فحص عينة من أوامر الشراء وذلك كجزء من مدى تنفيذ نظام الرقابة الداخلية ، التحقق من طلب الشراء لكل أمر شراء "اختبار تنفيذ النظام" .
- اختبار عينة من إشعارات مردودات المشتريات ومراجعة سجلات قسم الشحن بشأن البضاعة المرتدة إلي الموردين "اختبار تنفيذ النظام" .
- اختبار نظام محاسبة التكاليف للتأكد من أن التكاليف المحملة على الأوامر والمراحل قد تم تجميعها بدقة ، وفي هذا الصدد يقوم المراجع باختبار صحة كميات وأسعار المواد المستخدمة ، وعدد ساعات العمل المباشر ، ومعدل أجر الساعة ، ومعدلات تحميل التكاليف الصناعية غير المباشرة ، وفي حالة وجود نظام تكاليف معيارية

يتعين مقارنة التكاليف المعيارية لعدد من البنود لمعرفة الانحرافات وأسبابها "اختبار تنفيذ النظام" .

- التحقق من ملكية المنشأة للمخزون وجرده الفعلي في نهاية السنة المالية : حضور مراجع الحسابات أو أحد مساعديه عمليات الجرد مع الإشارة صراحة في تقريره إلي المستودعات والمخازن التي لم يتم الإشراف على جردها وأسباب ذلك ، استعراض التعليمات الخطية الصادرة عن إدارة المنشأة بشأن عملية الجرد وتقويمها .
- إن إشراف المراجع على عملية الجرد لا يعنى قيامه بجرد المخزون بنفسه أو جرد جميع محتويات المستودع ،بل يتم اختيار عينة تبعاً لما يراه مناسباً وذلك على ضوء تقويم نظام الرقابة الداخلية . وهذه العينة يجب أن تشمل المفردات ذات القيمة الكبيرة أو التي تحمل خضوعاً للخطأ أو الاختلاس أكثر من غيرها .
- يجب التأكد من إيقاف عمل جميع المستودعات أثناء الجرد خشية تسرب المواد من مستودع إلي آخر ، كما يجب حصر بضاعة الأمانة لدى المنشأة أو لدى الغير والحصول على شهادة تؤيد ذلك . كما يجب حصر آخر أرقام وتواريخ وثائق الاستلام والتسليم ، حيث يمكن وضع البضائع الصادرة أو الواردة أثناء عملية الجرد في ساحة تخزين معينة لضبط حركة هذه المواد .
- يجب على المراجع تسجيل نتائج عمليات الجرد في كشوف أو مذكرات للعودة إليها عند الحاجة .

- يطلب المراجع قوائم بالمواد من الإدارة موزعة على المخازن والمستودعات .
- التأكد من الحصول على شهادة بالنسبة لكل بضاعة مودعة لدى الغير ويمكن للمراجع التأكد من وجودها بصورة فعلية عندما تكون قيمة هذه البضائع كبيرة
- عند استخدام أسلوب الجرد المستمر يجب قيام المراجع باختبارات للتأكد من صحة إتباع الأصول اللازمة لهذا الجرد .
- لابد من متابعة المراجع للفروق الجردية ما بين الواقع والسجلات والتأكد من سلامة معالجتها محاسبياً أو إدارياً .
- يجب على المراجع متابعة البضائع قيد الصنع وتحت التشغيل من خلال سير العملية الإنتاجية وذلك ضمن مراجع التشغيل المختلفة .
- التحقق من الدقة لعمليات المخزون ، ويتم عن طريق :

1. التأكد من صحة إجراءات المنشأة بصدد إجراء العمليات الحسابية وعدم وقوع خطأ في هذه الإجراءات "مراجعة المجاميع الأفقية والرأسية" .
2. التأكد من صحة الأرقام المسجلة ومن اعتماد وحدة قياس مناسبة كأساس للتسعير ".

1. اعتماد أسلوب التسعير على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل مع ضرورة تشكيل مخصص هبوط أسعار المخزون في حال انخفاض سعر السوق عن ثمن التكلفة .
2. سعر السوق يعني إحلال المواد الموجودة في المستودعات بتاريخ الجرد شريطة أن تكون هذه المواد من نفس المواصفات ومن نفس المصادر وذلك فيما يتعلق بالمواد الأولية .

3. يجب التأكد من أن المشروع يسير على أسلوب واحد في تقييم المخزون وفي حال تغير الأسلوب يجب الإشارة إلي ذلك صراحة في تقرير المراجع بالإضافة إلي بيان أثر ذلك على القوائم المالية .

4. يجب تسعير المواد الأولية بالتكلفة الأساسية لأنها غير مخصصة للبيع .

5. تسعير البضاعة قيد الصنع "تحت التشغيل" بالتكلفة .

6. تقييم البضاعة تامة الصنع بالتكلفة أو سعر السوق الذي يمثل القيمة البيعية لهذه البضاعة "قيمة البيع المقدرة لهذه البضاعة – مصاريف البيع" ، مع ضرورة تشكيل مخصص في حال انخفاض صافي القيمة البيعية عن ثمن التكلفة .

- التأكد من صحة عرض مخزون آخر المدة في الميزانية : حيث يشير بيان معيار المحاسبة الدولي الأول يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية المستخدمة في تقويم البضاعة ، كما يجب الإفصاح عن أي تغيير في السياسات المحاسبية المتعلقة بالمخزون إذا كان لهذا التغيير أثر مادي في الفترة الحالية أو في فترات لاحقة وأسباب هذا التغيير ، كما يشير بيان معيار المحاسبة الدولي الثاني إلي ضرورة تصنيف بضاعة آخر المدة في قائمة المركز المالي للمنشأة ، أو في البيانات الإيضاحية المرفقة للقوائم المالية إلي تصنيفات فرعية حسب نشاط المنشأة ، بحيث تزود القارئ بالمعلومات عن قيمة كل صنف من الأصناف المختلفة للبضاعة ، ومدى التغييرات التي طرأت عليها من فترة لأخرى .

ولابد من الإشارة إلي ضرورة قيام مراجع الحسابات بإجراء المراجعة التحليلية بالنسبة للأرقام والقيم الواردة في الحسابات الخاصة بالمخزون وإجراء المقارنات المختلفة لزيادة اطمئنانه عند فحص ومراجعة المخزون آخر المدة مثل حسابات معدل دوران المخزون للتعرف على البضاعة الراكدة .

- **النقدية:**

- تمثل النقدية بعناصرها المختلفة المتمثلة كالصندوق و حسابات البنوك و ما يعادلها أحد أهم عناصر الأصول قصيرة الأجل و التي لها دلالة خاصة بالنسبة للمركز النقدي و مركز السيولة في الشركة مما يزيد من أهمية دور المراجع في فحص و تدقيق عناصر النقدية [1]
- و يتمثل دور المراجع في في تدقيق عناصر النقدية المختلفة في ضرور ة وضع خطة لفحص و تدقيق هذه العناصر تتضمن جميع الإجراءات اللازمة لإنجاز عملية المراجعة من خلال ما يلي:

- **الإفصاح عن عناصر النقدية :** حيث ينبغي في البداية أن يتحقق المراجع من الإفصاح عن هذه العناصر و ظهورها في الميزانية للمؤسسة بالطريقة التي توضح اماكن وجود هذه النقدية .

[1] إيهاب نظمي ، هاني العزب، تدقيق الحسابات- الإجراءات- ، دار وائل للنشر ، ط1،عمان ، الأردن، 2012 ص:117

- **التحقق من إجراءات الرقابة الداخلية للنقدية** : بحيث ينبغي للمراجع فحص و تقييم إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بالنقدية للتأكد من فاعليتها و التحقق من أن هذه سلامة هذه الإجراءات كتقسيم العمل بين العمال في قسم الخزينة، عدم الإبقاء على مبالغ نقدية كبيرة بالخزينة، الجرد المفاجئ لمحتويات الخزينة، استفاء بيانات الشيكات، ، ضرورة الإعتماد قبل صرف أي مبلغ، سلامة التسجيل الدفتري لعمليات السداد النقدي ، تغيير المهام داخل قسم الخزينة بين الموظفين بصورة دورية (كل سنتين مثلا) .
- **التحقق من أرصدة النقدية بالبنوك:** و من اهم الإجراءات في هذا الإطار نذكر ما يلي:
- تحليل و فحص كشف الحساب الوارد من البنك للتأكد من مطابقة الرصيد الوارد في هذا الكشف مع الرصيد الدفتري في حساب البنك بدفتر الأستاذ، و هنا تجدر الإشارة على ضرورة طلب شهادة من البنك عن صحة أرصدة الحسابات في نهاية الدورة المالية ، مع كشف بالأوراق المالية وأوراق القبض الموجودة لدى البنك يتم طلب الشهادة من قبل إدارة المنشأة ، على أن يراعي البنك إرسالها إلي المراجع مباشرة.
- التأكد من تواريخ الإيداعات أو المسحوبات الواردة بكشف الحساب و كذلك الواردة في دفتر النقدية حتى يتمكن من اكتشاف أي اختلافات أو تلاعب.

- في حالة وجود اختلاف بين رصيد كشف الحساب الوارد من البنك و الرصيد الدفتري في حساب البنك فيقوم المراجع بفحص و تدقيق مذكرة التسوية التي أعدتها إدارة الحسابات ، و يمكنه في بعض الحالات أن يقوم هو بإعداد هذه المذكرة في حالة عدم قيام الإدارة بإعدادها أو في حالة رغبته شخصيا في إعدادها زيادة في طمأنينته و ثقته فيها.
- التأكد من الشيكات التي صدرت في نهاية السنة المالية قد سلمت فعلا لأصحابها فقد يحدث تعمد من الإدارة في تسليمها بأي حجة حتى تظهر رصيد المؤسسة لدى البنك في صورة جيدة.
- **الاستثمارات المالية "قصيرة الأجل" :**

و هي الاستثمارات في الأوراق المالية (أسهم و سندات) بهدف تحيق أرباح أو إيرادات دورية ، و تشتري المؤسسة هذه الاستثمارات أو تحصل عليها ليس لغرض الاحتفاظ بها لفترة طويلة و إنما يمكن عند الحاجة بيعها و تحقيق إيرادات من وراء ذلك لمقابلة متطلبات و اترزامات المؤسسة ، و من أهما ما يجب على المراجع أن يقوم به نذكر:

- يطلب المراجع من إدارة المؤسسة قائمة توضح كل ما يتعلق بهذه الاستثماراتمن تفاصيل (وصف لهذه الاوراق و أنواعها، الجهة التي أصدرتها، القيمة الاسمية لكل

ورقة، سعر الفائدة المقرر على هذه الاوراق و تاريخ سدادها، الفائدة المستحقة عن السنة)

- تقييم إجراءات الرقابة الداخلية الخاصة بهذه الاستمارات كالتحقق من الوجود المادي لها و ملكيتها .
- التحقق من ظهور عناصر هذه الاستثمارات بشكل سليم في القوائم المالية.
- التحقق من الثبات في تقدير مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية
- مقارنة نتائج الجرد لهذه الأوراق مع القيود المسجلة في الدفاتر والسجلات بالشركة .
- التأكد من المعالجة المحاسبية الصحيحة لعمليات شراء وبيع الأوراق المالية .
- التأكد من صحة تقييم هذه الأوراق وذلك من خلال العودة إلي فواتير شرائها وعمولات السماسرة ومقارنة هذه التكلفة مع سعر السوق السائد في البورصة ، بالإضافة إلي التأكد من صحة حساب مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية عند تدني قيمتها في السوق عن تكلفتها .
- **أوراق القبض :**

تمثل أوراق القبض أحد عناصر الأصول التي تتعلق بديون مستحقة على العملاء لكن في شكل أوراق تجارية (سفتجة أو سند إذني) و ينبغي أيضا على المدقق وضعها في برنامج فحصه و مراجعته و اهتمامه خاصة لو كانت تمثل هذه الأوراق مبالغ كبيرة يلزم تدقيها، و من أهم أعمال المراجع في هذا الإطار نذكر ما يلي:

- التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية المطبق لا سيما : تخويل من سلطة، سجل تفصيلي بهذه الأوراق ، تأييدات من الموقعين عليها، الرقابة على الأوراق المخصومة، المحافظة عليها ، جردها(عدها و مقارنتها مع السجلات دوريا، إجراءات خاصة لتجديد أوراق القبض، مسؤولية أراق القبض تكون مستقلة عن مسؤولية النقدية و مسؤولية السجلات .[1]
- اختيار أوراق القبض صاحبة المبالغ الكبيرة نظرا لأهميتها كديون للمؤسسة في ذمة الغير، و من ثمة التحقق من بياناتها (المسحوب عليه، مبلغ الورقة ...)
- التحقق من أي تسديدات جزئية تكون قد سجلت على ظهر الورقة
- القيام بمراجعة مستندية للتحقق من صحة أوراق القبض من الناحية القانونية والشكلية.
- في حالة وجود أوراق القبض لدى البنك أو أي جهة أخرى تطلب إدارة المنشأة شهادة بوجودها وترسل هذه الشهادة المتضمنة وجود الأوراق المالية إلي مراجع الحسابات مباشرة على أن يذكر بها أية إشارة حجز أو رهن عليها إن وجدت ، بحيث يتم إجراء المطابقة بين نتيجة الجرد والشهادة التي حصل عليها مراجع الحسابات مع سجل أوراق القبض والرصيد الظاهر في الحسابات والميزانية .

[1] هادي التميمي ، مدخل على التدقيق من الناحية النظرية و العملية ، مرجع سابق ص:99

- لا بد من تأكد المراجع من صحة القيود المحاسبية المتعلقة بتسجيل أوراق القبض والفوائد ومصاريف التحصيل ، لا سيما عند تأخير تحصيل هذه الأوراق التجارية أو تجديدها .
- **الزبائن:**

تنشأ هذه الحسابات من البيع على الحساب أو البيع مقابل الحصول على تعهد شفوي من العميل بالدفع خلال فترة معينة ، وفي معظم الحالات تفتح المنشأة حساباً للعميل بعد توقيعه على عقد يقبل فيه قيمة مشترياته من السلع والخدمات ويستخدم هذا كأساس لمنح هذا الائتمان ، و تتمثل الأهداف العامة لتدقيق حسابات المدينين فيما يلي:

1. التحقق من قانونية وجدية المبالغ المقيدة بحسابات العملاء .
2. التحقق من صحة أرصدة حساباتهم في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي .
3. التحقق من إمكانية تحصيل هذه الديون ، أي التحقق من أن هذه الديون قد تم عرضها بقائمة المركز المالي بالمبالغ المنتظر تحصيلها فعلاً من أصحابها ، وأن المخصصات الكافية قد عملت لمقابلة الديون المشكوك في تحصيلها .

أما الإجراءات التي يقوم بها المراجع لتحقيق الأهداف السابقة فنذكر:

1. فحص أنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بالحسابات الشخصية للعملاء .
2. طلب قائمة بالأرصدة المستحقة على العملاء المدينين ، حيث يطلب المراجع من إدارة المنشأة إعداد قائمة بالحسابات المدينة ويجب أن تشتمل تلك القائمة على جميع البيانات

المتعلقة بتلك الحسابات وأهمها : أسماء العملاء المدينين ، والمبالغ المستحقة ، وأعمار الديون ، ونوعية التعامل معهم ، وما يلزم من معلومات أخرى لعرض هذه الديون وإبداء الرأي فيها .

3. فحص مبالغ الحسابات المستحقة على المدينين :بحيث يجب أن يقارن مراجع الحسابات أسماء ومبالغ الحسابات المدينة مع أرصدة الحسابات وأسمائها كما تظهر بدفتر الأستاذ المساعد للمدينين ، كما أنه من الضروري تدقيق القيود في دفتر الأستاذ العام ومتابعتها في دفاتر القيد الأولى فيما يتعلق بتلك الحسابات .

4. التحقق من عمليات الحد الفاصل المتعلقة بالمبيعات الآجلة في نهاية السنة المالية وذلك للتحقق من أن البضاعة المرسلة للعملاء قد أرسلت فواتيرها لهم وقيدت على حساباتهم وأن البضاعة المشحونة في أوائل السنة المالية الجديدة لن تدرج ضمن المبيعات وأرصدة العملاء مرة أخرى.

5. على مراجع الحسابات أن يتحقق من صحة حساب مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومن كفاية المخصص من خلال فحص أرصدة العملاء والتحقق من استبعاد الديون التي سبق أن أعدمت والتحقق من سلامة وقانونية إعدام تلك الديون .

مثال عن مطابقة أرصدة الزبائن بتقنية المصادقات:

توجه إدارة الشركة بناءً على طلب مراجع الحسابات خطابات إلي العينة المختارة من العملاء تطلب فيها مصادقاتهم على البيانات الواردة في هذه الخطابات وإرسال المصادقة إلي مراجع الحسابات ، وعادة ما تكون هذه المصادقات بأحد الأشكال التالية :

1-مصادقة إيجابية :أي يطلب من العميل الرد على خطاب المنشأة لبيان صحة أو عدم صحة رصيده في دفاتر المنشأة .

2-مصادقة سلبية :أي لا يطلب من العميل المدين الرد على خطابات المنشأة إلا إذا كان هناك اعتراض على رصيده في دفاتر المنشأة .

3- مصادقة عمياء : أي يطلب من العميل المدين موافاة المنشأة برصيده دون أن تعلمه برصيده بدفاترها .

مراجعة الأصول غير المتداولة:

وتضم خاصة التثبيتات المعنوية و التثبيتات العينية و التي تمثل الأصول التي يكون في نية المشروع عند اقتنائها الاحتفاظ بها لمدة أطول من فترة مالية واحدة كالآلات والسيارات والعقارات .....الخ .

و أهم ما يقوم به المراجع لتدقيق التثبيتات العينية ما يلي:

- التحقق من وجود التثبيت العيني في تاريخ إعداد الميزانية عن طريق الجرد الفعلي للأصول الثابتة سواء بالعد أو المشاهدة أو ما شابه ذلك ومطابقته مع كشف الأصول الثابتة المقدم من الإدارة .
- التحقق من ملكية المؤسسة للأصل وتحديد نوع الملكية عن طريق الإطلاع على المستندات التي تثبت ملكية المشروع للأصل ، والتأكد من التغييرات المتعلقة بالأصل سواء إضافة أو نقصانا مثبتة بالدفاتر بقيود صحيحة ، وأن هذه الملكية غير مقيدة برهن أو حجز .
- التحقق من صحة التقييم للتثبيتات وذلك بمراعاة أن تكلفة الأصل الثابت تتضمن ثمن الشراء مضافاً عليه جميع المصاريف إلي أن يصبح صالحاً للاستعمال .
- مراقبة صحة الإضافات للأصول الثابتة أو التنازل عن بعضها من خلال بيعها أو مبادلتها أو جعلها كخردة والتأكد من صحة المعالجة المحاسبية لذلك .
- مراجعة صحة تقييم الأصول المصنعة داخل المنشأة بالتكلفة وعند زيادة هذه التكلفة عن صافي القيمة البيعية تسعر بالقيمة الأخيرة .
- التأكد من معطيات الجرد مقارنة بعقود التوثيق، مقارنة أسعار الشراء الظاهرة على العقود بالتي سجلت في المحاسبة ، و في حالة التنازل عن أراضي خلال الدورة لابد من مقارنة سعر البيع مع الشروط الظاهرة على العقد، كما يجب تدقيق القيود العائدة لفوائض ونواقص القيمة الناتجة عن التنازل ، وطلب شهادة عدم الرهن لكل الأراضي

، أي أن الأراضي ملك للمؤسسة غير مرهونة ، بالإضافة إلى التأكد من أن الأراضي المنجمية (في حالة وجودها) ، جاري عليها اهتلاك ، وفي هذه الحالة التأكد من الاهتلاكات المحسوبة والمسجلة ،نسب الاهتلاك المتبعة وجدول الاهتلاك.[1]

وتجدر الإشارة أيضا أنه يتم الحصول على قائمة أو كشف من الإدارة لهذه الأصول الثابتة، الحصول على وثائق مؤيدة لتسجيل المباني والآلات والسيارات ووسائل النقل من الدوائر الرسمية المختصة مثل مديرية النقل أو مديرية الصناعة أو دائرة السجل العقاري تثبت ملكية المشروع لهذه الأصول دون وجود أية إشارة رهن أو منع تصرف بهذه الأصول .

مراجعة حسابات الخصوم (الترامات المؤسسة):

إن تفكير أي مستثمر بالنشاط والإستثمار في قطاع معين يؤدي حتما إلى إنشاء مؤسسة بشكل قانوني معروف وبعقد تأسيسي يضمن حقوق كل الأطراف المساهمة فيها، وفي هذا الإطار يقدم المساهمون أموالهم وتقسم إلى أسهم أو حصص، تكون حصة كل واحد منهم بقدر مساهمته ويحدد في ظلها عدد أسهمه أو حصصه، ويقوم المراجع بالتحقق من الأموال المملوكة كما يلي :

–التأكد من العقد الابتدائي والقانون المنظّم للشركة محل المراجعة لمعرفة رأس مالها وأنواع الأسهم المكونة له.

[1] محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق**، مرجع سابق ، ص :100

-الإطّلاع على قرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة بخصوص تخصيص الأسهم وزيادة أو تخفيض رأس المال وتعديل حقوق المساهمين؛

-فحص المكتتبين في الأسهم والإطّلاع على جميع المستندات المؤيدة للاكتتاب والتخصيص والسداد الكلي لهم؛

-التحقق من أن المساهمين سددوا كل ما عليهم تجاه الشركة؛

-فحص سجل المساهمين وكل البيانات الواردة فيه مثل عدد وقيم وشهادات الأسهم؛

-وفي حالة عدم سداد رأس المال بالكامل، يجب أن يظهر ذلك في القوائم المالية[1].

[1] محمد تهامي طواهر، ودكتور مسعود الصديقي،مرجع سبق ذكره، ص 157

قائمـة المراجـع

أولا: باللغـة العربيـة:

1- محمد بوتين ، **المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق** ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،2003.

2- وليم توماس أمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989.

3- عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاته، **أصول المراجعة الخارجية مسؤوليات المراجع–مخاطر المراجعة–تخطيط المراجعة وتوثيق أعمالها–مراجعة النفقات والمدفوعات–تقرير مراقب الحسابات**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013،

4- أحمد حلمي جمعة،**مدخل إلى التدقيق والتأكيد وفق للمعايير الدولية للتدقيق**،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2015

5- محمد سمير الصبان،عبد الله عبد العظيم هلال،**الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،مصر،2002

6- محمد تهامي طواهر، ودكتور مسعود الصديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية**، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، ط2، 2005.

7- خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع،ط1،الأردن، عمان،2012

8- هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية** ، دار وائل للنشر ، ط3، عمان 2006،

9- أحمد محمد نور و آخرون ،**دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، القاهرة ،2006 .

10- زهير الحدوب، **علم تدقيق الحسابات**، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2009.

11- إيهاب نظمي ، هاني العزب، **تدقيق الحسابات- الإجراءات-** ، دار وائل للنشر ، ط1،عمان ، الأردن، 2012

12- القرار المؤرخ في 26 يوليو 2008، المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات .و قواعد سيرها ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد12 ، 2009

2- القرار المؤرخ في 24 جوان 2013 الصادر عن وزارة المالية الذي يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، الجريدة الرسمية ، العدد 24 ، 2014 .

13- القانون رقم 07-11 مؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق 25 نوفمبر سنة 2007، يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية ، العدد74، سنة 2007 .

14- القانون رقم 10 - 01 المؤرّخ في 29جويلية 2010 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد ، الجريدة الرسمية ، العدد:42 ، 2010 .

ثانيا: باللغـة الأجنبية

1- Evans, Thomas G**., Accounting theory**, Thomson, South western U.S.A 2003 .

2- AMERICAN ASSOCIATION OF PUBLIC ACCOUNTANTS – AICPA-: **Audit risk and materiality in conducting an audit**; SAS n° 47 ; 1983.